مصرف ليبيا المركزي

CENTRAL BANK OF LIBYA

التقرير السنوي

الـواحـد والسـتـون

السنـــة المـالـيـــة

2017

مصرف ليبيا المركزي
CENTRAL BANK OF LIBYA
www.cbl.ly

الواحد والستون

السنة المالية

2017

- حقوق الطبع والنشر محفوظة 2017 ©
- صدر هذا التقرير عن مصرف ليبيا المركزي، ويُسْمح الإقتباس من هذا التقرير، والرُجوع إليهِ، شريطة ذكر المصدر.

- تُوجّه جميع المُراسلات المُتَعَلّقة بِهذا التقرير إلى إدارة البُحوث والإحصاء بمصرف ليبيا المركزي، على العُنوان التالي:
- ص.ب 1103 طرابلس – ليبيا
- بريد إلكتروني: ecorestat@cbl.gov.ly
- الموقع الإلكتروني: www.cbl.gov.ly

بسم الله الرحمن الرحيم

مصرف ليبيا المركزي

الإدارة العامة / طرابلس

هاتف : 9 / 3333591-21 (218) + بريد مصور (فاكس) : 4441488 – 21 (218) +

السويفت :CBLJLYLXXXX الموقع الإلكتروني : www.cbl.gov.l y

الفـروع

فرع بنغازي :

هاتف : 8/ 9091161 – 61 (218) +

بريد مصور (فاكس) : 9091169 – 61 (218) +

فرع سرت :

هاتف : 4 / 63750 – 54 (218) +

بريد مصور (فاكس) : 5265142 - 54 (218) +

فرع سبها :

هاتف : 3/ 627771 –71 (218) +

بريد مصور (فاكس) : 621800 – 71 (218) +

إدارة البحوث والإحصاء

هاتف : 4773901 –21 (218) +

بريد مصور (فاكس) : 4773903 – 21 (218) +

بريد إلكتروني : ecorestat@cbl.gov.l y

تقديم 8

الجزء الأول
التطورات الاقتصادية الدولية والعربية

أولاً : التطورات الاقتصادية الدولية 11
- نظرة عامة 11
- النمو الاقتصادي 11
- البطالة 14
- التضخم 15
- التجارة العالمية 16
- أسعار سلع التجارة العالمية..... 18
- أسعار صرف العملات الدولية الرئيسية 18
- التطورات النفطية الدولية 19
  - العرض 20
  - الطلب 20
  - الأسعار 22

ثانياً : التطورات الاقتصادية العربية 24

الجزء الثاني
التطورات الاقتصادية المحلية

أولاً: القطاع الحقيقي

- الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 35
- الناتج المحلي الإجمالي الاسمي 35
- معدل التضخم 40
- التطورات النفطية المحلية 42
  - الإنتاج المحلي من النفط الخام 42
  - صادرات النفط الخام 44
  - أسعار النفط الخام 45
  - إنتاج الغاز الطبيعي 46
  - الإنتاج المحلي من المشتقات النفطية 47
  - الإنتاج المحلي من البتروكيماويات 47

- الاستهلاك المحلي من المشتقات النفطية 48

ثانياً: المالية العامة

● قانون الميزانية العامة للسنة المالية 2017..... 49
- الموقف التنفيذي للميزانية العامة للسنة المالية 2017 49
الإيرادات 49
المصروفات 50

ثالثاً: القطاع الخارجي

● ميزان المدفوعات 51
- الحساب الجاري 51
- الحساب الرأسمالي والمالي 52
● التجارة الخارجية 55

رابعاً: التطورات النقدية

● التطورات النقدية 61
- القاعدة النقدية والعوامل المؤثرة فيها 61
- عرض النقود والعوامل المؤثرة فيه 62
- سعر صرف الدينار الليبي 64
● مصرف ليبيا المركزي 66
- جانب الأصول 66
- جانب الخصوم 67
● المصارف التجارية 70
- تطور الاصول 70
- تطور الخصوم 73
● المصرف الليبي الخارجي 78

تقديم

يسر مصرف ليبيا المركزي، إصدار تقريره السنوي الواحد والستون للسنة المالية 2017، في ظل ظروف وتحديات محلية واقليمية ودولية صعبة، أدت إلى تباين الأداء الاقتصادي على المستوى الدولي والاقليمي والمحلي . بحيث اشتمل التقرير على جزئين رئيسيين، **تناول** الجزء الأول، التطورات الاقتصادية الدولية والعربية، فيما استعرض الجزء الثاني التطورات الاقتصادية المحلية.

فعلى الصعيد الدولي ، حقق الاقتصاد العالمي نمواً خلال عام 2017 بلغ 3.7% ، مقابل نموا بلغ 3.2% عام 2016 ، ويعزى هذا الارتفاع الطفيف في النمو إلى أسباب عديدة منها، نمو الاقتصاد الصيني ليصل إلى 6.8 %، ونمو الاقتصاد الامريكي بما نسبته 2.3% ، وكذلك نمو اقتصاد منطقة اليورو بمعدل 2.4%، والاقتصاد الياباني بنمو قدره 1.8%، هذا على الرغم من تسجيل اقتصاد المملكة المتحدة، انكماشا بنسبة 0.2 % عام 2017 .

وعلى صعيد منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، فقد تراجع النمو الاقتصادي بنسبة 2.5%، مقابل نسبة نمو بلغت 5.1% عام 2016.

وعلى الصعيد العربي، انخفض النمو الاقتصادي بنسب متفأوتة فيما بين تلك البلدان، حيث سجلت نسب النمو في كل من الجزائر، العراق، الكويت، السعودية والإمارات العربية المتحدة، 1.5%، -0.4%، -2.1%، 0.1% و 1.3% على التوالي خلال عام 2017

أما على الصعيد المحلي ، فرغم التحسن الذي شهده قطاع النفط ، من حيث الكمية المنتجة والمصدرة، أو من حيث التحسن الذي شهدته اسعار النفط الدولية، والتي انعكست في تحقيق إيرادات بنحو 22.3 مليار دينار لعام 2017، وتحقيق فائض في الميزان الكلي بنحو 3.5 مليار دينار عام 2017، مقابل عجز بلغ 6.5 مليار دينار سنة 2016، **الا** ان الميزانية العامة، قد سجلت عجزا للسنة الخامسة على التوالي ليصل خلال عام 2017، إلى 10.4 مليار دينار .

وعلى مستوى التطورات النقدية والمصرفية في الاقتصاد المحلي ، فقد شهد عرض النقود بالمفهوم الواسع، ارتفاعا بنحو 15,017.8 مليون دينار أي ما نسبته 15.6%، ليصل إلى 111,388.7 مليون دينار، مقابل 96,320.9 مليون دينار في نهاية عام 2016 ، وفي

اطار التطورات المصرفية، شهدت الميزانية المجمعة للمصارف التجارية العاملة في ليبيا، تطورات في مجمل بنودها على جانبي الاصول والخصوم، ليصل اجمالي الاصول داخل الميزانية المجمعة إلى 116,477.0 مليون دينار، مقابل 103,455.1 مليون دينار في نهاية عام 2016، وبرغم من هذه الزيادة في الأصول، إلا أن اجمالي رصيد الائتمان الممنوح من قبل المصارف التجارية انخفض من 18,770.3 مليون دينار في نهاية عام 2016 إلى 17,446.6 مليون دينار في نهاية العام 2017، أي بمعدل انخفاض 7.1%.

أما فيما يتعلق بجانب الخصوم، فقد ارتفعت أرصدة ودائع العملاء لدى المصارف التجارية من 83,407.6 مليون دينار في نهاية عام 2016 إلى 95,938.5 في نهاية 2017، أي بمعدل ارتفاع قدره 15.0%. وقد شكلت الودائع تحت الطلب ما نسبته 88.4% من اجمالي الودائع خلال الفترة موضوع التقرير.

وارتفع بند رأس المال والاحتياطيات من 5,366.3 مليون دينار في نهاية عام 2016 إلى 5,561.5 مليون دينار في نهاية عام 2017، أي بنسبة نمو 3.6%، حيث سجلت أرباح المصارف التجارية قبل خصم المخصصات والضرائب نمواً بلغ 88.0% لتصل إلى 464.6 مليون دينار خلال عام 2017، مقابل 247.1 مليون دينار خلال عام 2016.

واذ يعرب مصرف ليبيا المركزي ، بمناسبة اصدار هذا التقرير، عن شكره وامتنانه ، لكافة الوزارات والمؤسسات والاجهزة العامة ذات العلاقة ، لتزويده بالبيانات والاحصاءات اللازمة لإعداد هذا التقرير، سائلين الله عز وجل ان يكلل جهودنا ومساعينا جميعا بالتوفيق والنجاح لخير هذا الوطن .

والله ولي التوفيق

مصرف ليبيا المركزي

الجزء الأول
التطورات الاقتصادية الدولية والعربية

أولاً : التطورات الاقتصادية الدولية

- **نظرة عامة :**

حقق الاقتصاد العالمي تحسن في النمو خلال العام 2017، محققاً نمواً نسبته 3.7% مقابل نمو 3.2% خلال عام 2016. ويعزى ذلك إلى عدة أسباب من أهمهما البيانات والمؤشرات الإقتصادية الأيجابية الصادرة عن إقتصادات الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان وأوروبا، هذا بالإضافة إلى نتائج وشروط اتفاقية خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، والتي أزالت الستار على كثير من الغموض وراء النتائج الإقتصادية جراء خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، كما ساهم نمو كل من الإقتصاد الصيني وارتفاع اسعار النفط من الزخم الحاصل في الاقتصاد العالمي، فضلاً عن تسجيل أسواق الأسهم العالمية مستويات مرتفعة وصفت بالتاريخية.

- **النمو الإقتصادي:**

أنهى الاقتصاد الأمريكي عام 2017 محققا نمواً بنسبة 2.3%، مُقابل نمو 1.5% خلال عام 2016، ويعزى هذا النمو إلى مجموعة من العوامل الإقتصادية والسياسية، وقد تمثلت العوامل الإقتصادية في : إنتعاش مؤشرات كل من التصنيع، الاستثمار والطلبات على السلع الرأسمالية، الأمر الذي أثر بشكل أيجابي على معدلات البطالة والتي بلغت 4.0% خلال العام موضوع التقرير. أما على الصعيد السياسي، فقد استفاد الإقتصاد الأمريكي من أجندة الرئيس الأمريكي ترامب اتجاه قطاع الأعمال، حيث استطاعت حكومته في نهاية عام 2017 تمرير قانون خفض الضرائب، والذي من المتوقع أن يُنعش الاقتصاد الأمريكي بمقدار 1.5 ترليون دولار خلال العشر سنوات القادمة.

أما فيما يخص اقتصاد منطقة اليورو، فقد كان أداء النشاط الاقتصادي خلال عام 2017 أقوي من المتوقع، حيث سجل النمو الاقتصادي لهذه البلدان خلال العام موضوع التقرير معدل 2.4%، مقابل معدل نمو 1.8% خلال عام 2016. ويعزى هذا الارتفاع إلى تحسن اقتصادات معظم بلدان منطقة اليورو، حيث ارتفع النمو في كل من ألمانيا، فرنسا، ايطاليا، والبرتغال بنسب وصلت 2.5%، 1.8%، 1.6% و1.7% على التوالي.

هذا بالإضافة إلى تراجع معدلات البطالة في المنطقة لتصل عند ادنى مستوى لها منذ حوالي 9 أشهر، لتستقر عند مستوى 9.1%.

وعلى خلاف باقي الاقتصادات الأخرى، فقد سجل اقتصاد المملكة المتحدة انكماشاً وصلت نسبته 0.2% خلال عام 2017، ليتراجع النمو إلى 1.7% مقابل نمو 1.8% خلال عام 2016، هذا على الرغم من توصل المملكة إلى اتفاق حول خروجها من الاتحاد الأوروبي (Brexit)، الأمر الذي سيفسح المجال للتفاوض فيما يخص العلاقات التجارية، ويعزى هذا الانكماش إلى تباطؤ نمو الأنشطة الاقتصادية لكل من قطاع البناء والتشييد وقطاع الإنتاج الصناعي وقطاع الصناعات التحويلية بنسب انخفاض قدرها 1.4%، 0.4% و1.0% على التوالي.

في المقابل شهد الإقتصاد الياباني نمواً ملحوظاً خلال عام 2017، ليصل إلى 1.7% مقابل نمو بلغ 1.0% خلال عام 2016، ويعود هذا الإرتفاع إلى عدة عوامل من أهمها زيادة معدل الصادرات تماشيا مع الإنتعاش الحاصل في التجارة العالمية، فضلاً عن تسجيل الاستهلاك الخاص أعلى نسبه له منذ عام 2014، وذلك بسبب انخفاض معدل البطالة الذي وصل إلى اقل من 3.0% خلال العام موضوع التقرير، هذا بالإضافة إلى انخفاض أسعار الفائدة إلى مستويات متدنية ،الأمر الذي حفز كل من الانفاق الإستهلاكي والانفاق الاستثماري، أما معدل التضخم فقد سجل ارتفاعاً ليصل إلى حوالي 0.47% وذلك بسبب ارتفاع اسعار السلع الأولية بالأسواق العالمية.

أما فيما يتعلق بالاقتصاد الصيني فقد نمى خلال عام 2017 بنسبة 0.1% ليصل إلى 6.9% مقابل نسبة نمو 6.7% خلال عام 2016، وتركز هذا النمو بشكل رئيسي على قطاع الصناعات بسبب الاستثمارات الضخمة في البنية التحتية، والتي من شأنها عززت الطلب على الآلات الثقيلة وغيرها من الآلات والمواد الصناعية ذات الصلة بقطاع الانشاءات، وقد صاحب هذا التوسع في مشاريع البنية التحتية سياسة مالية توسعية، أما على صعيد بعض المؤشرات الاقتصادية الأخرى فقد استقر معدل البطالة عند مستوى 4.0%، مع ارتفاع طفيف لمعدل التضخم.

وعلى صعيد منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فقد تباطأ النمو الإقتصادي فيها، ليصل إلى 2.2% خلال عام 2017، مقابل نسبة نمو 5.0% خلال عام 2016، ويعزى السبب الرئيسي وراء هذا الإنكماش الكبير إلى انخفاض معدلات النمو للدول المُصدِرة للنفط في المنطقة، حيث انخفض النمو الاقتصادي بنسب متفأوتة لكل من الجزائر، العراق، الكويت،

المملكة العربية السعودية، والأمارات العربية المتحدة خلال عام 2017 على النحو التالي. 1.5%، 0.4-%، 2.1-%، 0.1% و1.3% على التوالي، ويرجع السبب في ذلك إلى استمرار تدني اسعار النفط في الأسواق العالمية، الأمر الذي أدى بهذه البلدان من اتخاذ جملة من التدابير الانكماشية واتخاذ مجموعة من الاجراءات والتدابير الإصلاحية للموازنات العامة من خلال تقليل النفقات الحكومية وتقليص فاتورة الدعم، وإجراء اصلاحات هيكلية لاقتصاداتها من أجل التقليل من الاعتماد على النفط لتمويل موازناتها العامة. هذا بالإضافة إلى أسباب أخرى سياسية شهدتها منطقة الشرق الأوسط خلال العام الماضي، والتي زادت من حدة الانكماش الإقتصادي بالمنطقة.

جدول رقم (1) : معدلات النمو الحقيقي في العالم

" نسب مئوية "

مجموعة الدول	2015	2016	2017
العالم :	3.4	3.2	3.7
البلدان الصناعية:	2.1	1.7	2.4
الولايات المتحدة الأمريكية	2.6	1.5	2.3
دول منطقة اليورو	2.0	1.8	2.4
اليابان	1.2	1.0	1.7
المملكة المتحدة	2.2	1.8	1.7
دول صناعية أخرى	1.9	2.3	2.7
البلدان النامية وألأسواق الناشئة الأخرى (*) :	4.2	4.4	4.7
بلدان وسط وشرق أوروبا	4.7	3.2	5.9
بلدان الكومنولث المستقلة	2.2 -	0.4	2.1
آسيا	6.7	6.5	6.5
– الصين	6.9	6.7	6.9
– الهند	7.9	7.1	6.7
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	2.6	5.0	2.2
– المملكة العربية السعودية	4.1	1.7	0.7 -
أمريكا اللاتينية والكاريبي	0.1	0.6 -	1.3
إفريقيا جنوب الصحراء	3.4	1.4	2.8

المصدر : صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصادي العالمي، أبريل 2018.

* الأسواق الناشئة تشمل : البرازيل، بولندا، تشيلي، جنوب إفريقيا، جمهورية التشيك، كوريا الجنوبية، كولومبيا، المجر، المكسيك

شكل رقم (1) معدلات النمو الحقيقي في العالم

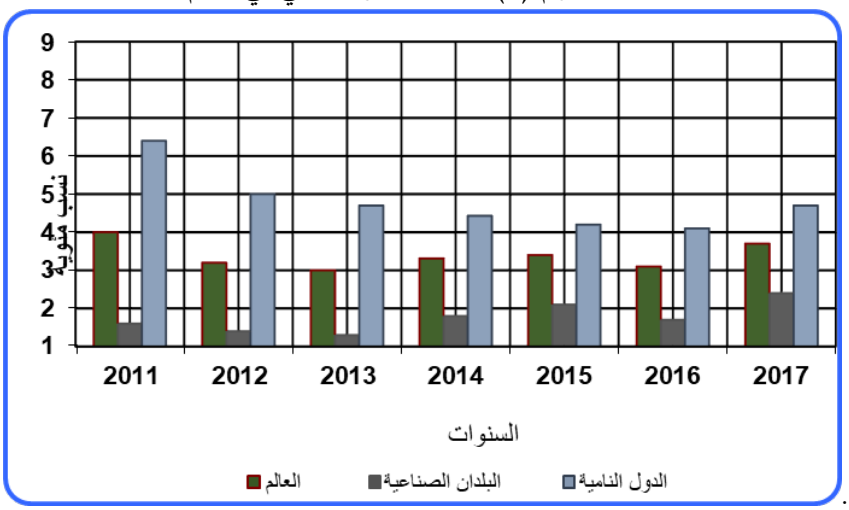

● **البطالة :**

نتيجة لتحسن النمو الاقتصادي والذي أدى إلى فتح مواطن شغل في مختلف بلدان العالم، فقد شهدت معدلات البطالة انخفاضاً خلال العام موضوع التقرير، حيث انخفضت في البلدان الصناعية خلال عام 2017، لتصل إلى 5.6%، مقابل 6.2% عام 2016. جيث إنخفضت معدلات البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية لتصل 4.4% خلال عام 2017، مقارنةً بمعدل بلغت نسبته 4.9% لعام 2016، وذلك بسبب زيادة عدد الوظائف في كل من القطاع الزراعي وقطاع الضيافة وقطاع الترفيه، أيضاً انخفضت معدلات البطالة في المملكة المتحدة لتصل إلى 4.2%، مقارنة بمعدل بلغ 4.9% لعام 2016، كما شهدت معدلات البطالة في منطقة اليورو انخفاضاً لتصل إلى 9.1% خلال عام 2017، مقابل 10.0% خلال عام 2016، ويعزى هذا الانخفاض في نسب البطالة في منطقة اليورو إلى انخفاض معدلات البطالة في كل من ألمانيا وأسبانيا لتصل إلى 3.8% و17.2% على التوالي. أما بالنسبة لمعدلات البطالة لجمهورية مصر، فقد شهدت انخفاضاً خلال عام 2017 لتصل إلى 12.2%، مقابل معدل بلغت نسبته 12.7% عام 2016، ويعزى ذلك إلى إرتفاع معدلات التوظيف في قطاع الإنشاءات. وعلى خلاف ماتقدم شهدت معدلات البطالة في الجمهورية التونسية ارتفاعاً خلال العام موضوع التقرير لتصل إلى 15.3%، مقابل معدل

بلغ 14.0% عام 2016، وذلك نتيجةً إلى إرتفاع عدد العاطلين عن العمل في المنطقة الجنوبية من البلاد، بسبب ضعف النشاط الاقتصادي بهذه المنطقة.

جدول رقم (2) : معدلات البطالة في الدول الصناعية وبعض الدول الأخرى

" نسب مئوية "

مجموعة الدول	2016	2017
الدول الصناعية	6.2	5.6
الولايات المتحدة الأمريكية	4.9	4.4
دول منطقة اليورو	10.0	9.1
المملكة المتحدة	4.9	4.2
اليابان	3.1	2.9
ألمانيا	4.2	3.8
مصر	12.7	12.2
تونس	14.0	15.3
أسبانيا	19.6	17.2

المصدر : صندوق النقد الدولي، المرجع السابق.

● **التضخم :**

شهدت معدلات التضخم خلال عام 2017 ارتفاعاً على صعيد الدول الصناعية، حيث ارتفعت معدلات التضخم في هذه المجموعة من الدول لتصل إلى 1.7%، مقابل معدل تضخم بلغت نسبته 0.8% عام 2016، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية في الأسواق العالمية. فقد إرتفع معدل التضخم في كل من الولايات المتحدة الأمريكية ودول منطقة اليورو والمملكة المتحدة بشكل ملحوظ لتصل إلى 2.1%، 1.5% و2.7% على التوالي، مقابل معدلات بلغت 1.3%، 0.2% و0.7% على التوالي عام 2016، وذلك بسبب ارتفاع أسعار كل من قطاع الرعأية الصحية وقطاع العقارات والمواد الغذائية هذا بالنسبة للولأيات المتحدة الأمريكية، في حين كان إرتفاع أسعار كل من قطاع الخدمات والمواد الغذائية والطاقة السبب الأساسي لارتفاع معدلات التضخم في منطقة اليورو.

أما فيما يخص المملكة المتحدة فيعود إرتفاع التضخم إلى ارتفاع فاتورة الواردات بسبب انخفاض قيمة الجنيه الإسترليني بنسبة 12.0% أمام العملات الدولية الرئيسية. ألا أن مستويات التضخم في البلدان النامية والأسواق الناشئة انخفضت لتصل إلى 4.0% عام 2017، مقابل 4.4% عام 2016، وجاء هذا التراجع كمحصلة للانخفاض الحاد لمعدلات التضخم في كل من دول الكومنولث المستقلة ودول أسيا ودول إفريقيا جنوب الصحراء،

حيث وصلت مستويات التضخم فيها إلى 5.5%، 2.4% و11.0% على التوالي لعام 2017، مقارنة بنسب بلغت 8.3%، 2.8% و11.3% على التوالي لعام 2016.

جدول رقم (3) : معدلات التضخم في العالم

" نسب مئوية "

مجموعة الدول	2015	2016	2017
الدول الصناعية:	0.3	0.8	1.7
الولايات المتحدة الأمريكية	0.1	1.3	2.1
دول منطقة اليورو	0.0	0.2	1.5
اليابان	0.8	−0.1	0.5
المملكة المتحدة	0.1	0.7	2.7
الدول النامية والأسواق الناشئة الأخرى:	4.7	4.4	4.0
دول وسط وشرق أوروبا	3.2	3.2	6.2
دول الكومنولث المستقلة	15.5	8.3	5.5
آسيا	2.7	2.8	2.4
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	5.8	4.9	6.6
إفريقيا جنوب الصحراء	7.0	11.3	11.0

المصدر :صندوق النقد الدولي، المرجع السابق.

● **التجارة العالمية :**

انتعشت حركة التجارة الخارجية العالمية خلال العام موضوع التقرير، حيث شهد معدلات نمو التجارة العالمية ارتفاعاً ملحوظاً خلال عام 2017 ليصل إلى 4.9%، مقابل 2.3% عام 2016، ويعزى ذلك إلى إرتفاع كل من معدل نمو صادرات وواردات الدول الصناعية، حيث أرتفعت معدل صادراتها في عام 2017 بنحو 4.2%، مقابل 2.0% في عام 2016، كما شهدت واردات هذه المجموعة من الدول ارتفاعاً أيضاً وصلت نسبته إلى 4.0% في عام 2017، مقابل 2.7% في عام 2016. ويرتبط هذا النمو للتجارة العالمية في الدول الصناعية بشكل أساسي إلى رواج النشاط الاقتصادي حول العالم وإرتفاع معدلات النمو الإقتصادي، وازدياد الإنفاق على المشروعات الاستثمارية. أما فيما يتعلق بالدول النامية والأسواق الناشئة الأخرى، فقد شهدت هي الأخرى ارتفاعاً ملحوظاً في معدل نمو صادراتها ليصل إلى 6.4% عام 2017، مقابل 2.6% عام 2016، وعلى نفس السياق فقد شهدت معدلات نمو واردات هذه المجموعة من الدول ارتفاعاً ملحوظاً لتصل إلى 6.4% عام 2017، مقابل 1.8% خلال عام 2016، وذلك بسبب تحسن الظروف الاقتصادية لدول هذه المجموعة، وارتفاع أسعار السلع الأولية بالأسواق العالمية.

جدول رقم (4) : معدلات نمو التجارة العالمية

" نسب مئوية "

مجموعة الدول	2015	2016	2017
إجمالي التجارة العالمية	**2.7**	**2.3**	**4.9**
الدول الصناعية :			
الصادرات	2.8	2.0	4.2
الواردات	4.6	2.7	4.0
الدول النامية والأسواق الناشئة ألأخرى :			
الصادرات	1.5	2.6	6.4
الواردات	- 0.9	1.8	6.4

المصدر : صندوق النقد الدولي، المرجع السابق.

أما على صعيد الحساب الجاري في موازين مدفوعات بلدان العالم، فكانت نتائج العام موضوع التقرير أيجابية لمعظم الدول، فقد ارتفع فائض الحساب الجاري للبلدان الصناعية من 316.7 مليار دولار عام 2016، ليصل إلى 396.2 مليار دولار عام 2017، وذلك كمحصلة لفوائض الحسابات الجارية لكل من دول منطقة اليورو واليابان ومجموعة الدول الصناعية الأخرى، بالإضافة إلى انخفاض عجز الحساب الجاري للمملكة المتحدة ليصل 106.7 مليون دولار، في المقابل أنخفض عجز الحسابات الجارية الإجمالية للبلدان النامية والأسواق الناشئة الأخرى ليصل إلى 25.2 مليار دولار لعام 2017، مقارنةً بِعجز بلغ 90.6 مليار دولار عام 2016، ويرجع السبب في ذلك إلى انخفاض عجوزات الحسابات الجارية المسجلة لمعظم البلدان النامية.

جدول رقم (5) : الحسابات الجارية

" مليار دولار "

مجموعة الدول	2015	2016	2017
الدول الصناعية:	**295.8**	**316.7**	**396.2**
الولايات المتحدة الأمريكية	-434.6	-451.7	-466.2
دول منطقة اليورو	371.7	408.2	442.4
اليابان	134.1	188.1	195.4
المملكة المتحدة	-150.0	-153.9	-106.7
دول صناعية أخرى	365.5	348.5	346.1
الدول النامية وأسواق ناشئة أخرى:	**-59.7**	**-90.6**	**-25.2**
دول وسط وشرق أوروبا	-35.3	-32.8	-49.6
دول الكومنولث المستقلة	52.4	-0.3	26.6
آسيا	312.0	226.6	151.0
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	-123.3	-130.3	-28.0
إفريقيا جنوب الصحراء	-91.5	-57.6	-39.8

المصدر : صندوق النقد الدولي، المرجع السابق.

●أسعار سلع التجارة العالمية :

شهدت أسعار المواد الصناعية الأولية ارتفاعاً خلال العام موضوع التقرير، حيث بلغت نسبة هذا الإرتفاع 1.4%، مقارنةً بالانخفاض الذي شهده عام 2016 والذي وصل 5.2%، ويرجع ذلك في الأساس إلى تحسن الظروف الاقتصادية للعديد من البلدان خلال عام 2017، الأمر الذي أثر أيجابياً على مستويات الطلب الكلي، وقد شهد التغير السنوي لأسعار كل من النفط والسلع الأولية (باستثناء الوقود) ارتفاعاً خلال عام 2017 بلغ 23.0%، و6.8% على التوالي، مقابل معدلات انخفاض قدرها 15.7%، و 1.5% على التوالي خلال عام 2016، ويعزى ذلك إلى أرتفاع أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية. وفي نفس السياق، إرتفع التغير السنوي لأسعار المواد الغذائية خلال عام 2017، لتصل إلى 2.9%، مقابل 2.7% خلال عام 2016، ويرجع هذا الأرتفاع إلى التراجع في الإنتاج بسبب التغيرات المناخية في بعض البلدان الزراعية، وإرتفاع الطلب العالمي على المواد الغذائية، في المقابل حيث شهد التغير السنوي لاسعار المواد الزراعية الخام ارتفاعاً خلال عام 2017 بنسبة 2.3%، ومن جهة أخرى سجل التغير السنوي لأسعار المعادن ارتفاعاً ملحوظاً وذلك بسبب انخفاض الكميات المعروضة من المعادن خلال عام 2017، بسبب تقلص الطاقة الإنتاجية للإقتصاد الصيني.

جدول رقم (6) : التغير السنوي في الأسعار العالمية لبعض السلع

" نسب مئوية "

البيان	2014	2015	2016	2017
المواد الصناعية الأولية	-0.5	-2.2	-5.2	1.4
النفط	-7.5	-47.2	-15.7	23.0
السلع الأولية باستثناء الوقود	-3.9	-17.6	-1.5	6.8
سلع غذائية	-4.1	-17.4	2.7	2.9
- مشروبات	20.7	-3.1	-5.0	- 9.3
- مواد زراعية خام	2.0	-13.5	-5.7	2.3
- معادن	- 10.1	-23.0	-5.4	22.2

المصدر : صندوق النقد الدولي المرجع السابق.

● أسعار صرف العملات الدولية الرئيسية :

وعلى صعيد سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الاجنبية الرئيسية، فقد انخفضت قيمة الدولار الأمريكي بنسبة 9.5% خلال عام 2017 أمام العملات، ويعزى ذلك للعديد

من الأسباب الاقتصادية والسياسية، فقد أُعتبرت إخفاقات وتباطؤ الإدارة الأمريكية في تمرير الوعود الانتخابية المتمثلة في إصلاحات الرعأية الصحية وإصلاح نظام الضرائب وتطوير البنية التحتية للولأيات المتحدة، وغيرها من التقلبات السياسية التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية سواء الداخلية أو الخارجية، كانت أحد العوامل السلبية التي ساعدت من زيادة الضغط على قيمة الدولار الأمريكي، حيث انخفض قيمة الدولار أمام اليورو من 0.9487 يورو للدولار خلال العام 2016 إلى 0.8338 يورو للدولار خلال عام 2017. كما ساهم هذا الانخفاض في تحسن أداء اقتصادات دول منطقة اليورو، فضلاً عن التوقعات الأيجابية من قبل المستثمرين اتجاه قيمة اليورو، حيث من المتوقع انتهاء المصرف الأوروبي المركزي من برنامج التيسير الكمي، الأمر الذي سيزيد من الضغوط على المصرف الأوروبي المركزي لرفع سعر الفائدة، هذا وقد ساعد أيضاً دخول رؤوس الأموال إلى السوق الصينية من إرتفاع قيمة الأيوان الصيني مقابل الدولار، ليصل إلى 6.5116 أيوان للدولار خلال عام 2017، مقابل 6.9498 أيوان للدولار خلال عام 2016، هذا بالإضافة إلى انخفاض قيمة الدولار مقابل الين الياباني والجنيه الاسترليني بسبب العوامل سابقة الذكر والتي واجهها الاقتصاد الأمريكي.

جدول رقم (7) :أسعار صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسة

(وحدات من العملة لكل دولار)

العملة	2016	2017
اليورو	0.9487	0.8338
الجنيه الاسترليني	0.8129	0.7401
الين الياباني	116.8000	112.9000
الفرنك السويسري	1.1078	0.9758
اليوان الصيني	6.9498	6.5116

المصدر : قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي.

- **التطورات النفطية الدولية:**

شهدت أسواق النفط العالمية تطورات عديدة خلال العام موضوع التقرير، فعلى صعيد الكميات المعروضة من النفط الخام، فقد ارتفع متوسط الكميات المعروضة لتصل إلى 97.5 مليون برميل يومياً، وذلك بسبب زيادة انتاج الدول الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، بالإضافة إلى دخول الصادرات النفطية من جمهورية أيران إلى

أسواق النفط العالمية، وعلى نفس السياق ارتفع متوسط الكميات المطلوبة من النفط الخام خلال عام 2017 لتصل إلى 97.0 مليون برميل يومياً، أما على صعيد أسعار النفط الخام فقد سجل الربع الأول من عام 2016 ادني مستوى لسعر سلة الأوبك منذ عام 2004، حيث سجل متوسط سعرها حوالي 30.2 دولار للبرميل، وفي ما يلي تفصيل لكل من العرض، الطلب، واسعار النفط الخام في الأسواق العالمية.

●العرض:

ارتفع العرض من النفط الخام في الأسواق العالمية خلال عام 2017، بنسبة 0.5 % أو بمقدار 0.5 مليون برميل في اليوم، ليصل إجمالي المعروض في الأسواق العالمية إلى 97.5 مليون برميل في اليوم خلال عام 2017، مقابل 97.0 مليون برميل خلال عام 2016، وقد جاءت هذه الزيادة في المعروض من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، حيث ارتفع معروض هذه الدول من النفط الخام بمقدار 2.1 مليون برميل يومياً، ليصل إلى 25.5 مليون برميل يومياً خلال عام2017، مقابل 23.4 مليون برميل يومياً خلال عام 2016، كنتيجة لإرتفاع المعروض من أمريكا الشمالية والجنوبية بمقدار 1.8 مليون برميل يومياً متمثلة بشكل رئيسي في كل من الولايات المتحدة الأمريكية، كندا والبرازيل، ويعزى هذا النمو أساساً إلى التقدم الملحوظ في التغييرات الهيكلية لمقاييس الإنجاز التي شهدتها أبار النفط الخام بالولايات المتحدة، هذا بالإضافة إلى إرتفاع معدلات الانتاج الموسمية التي شهدتها حقول النفط الكندية، فضلاً عن ارتفاع أسعار النفط الخام في الأسواق الدولية، والتوقعات الأيجابية لارتفاع الناتج المحلي الإجمالي للولأيات المتحدة الأمريكية.

●الطلب :

شهد الطلب العالمي على النفط الخام ارتفاعاً خلال العام موضوع التقرير، ليصل إلى 97.03 مليون برميل يومياً، مقابل 96.6 مليون برميل يومياً خلال العام 2016، أي بنسبة نمو بلغت 0.4 % وبزياده قدرها 0.4 مليون برميل يومياً، ويرجع السبب وراء زيادة الكميات المطلوبة من النفط الخام إلى تعافي معظم اقتصادات الدول المستوردة للنفط، وتجدر الإشارة إلى ان الطلب على النفط الخام تركز في كل من الصين، الهند والولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بسبب تحسن أنشطة قطاع البتروكيمأويات، قطاع النقل والقطاع الصناعي، بالإضافة

إلى قطاع الانشاءات "انشاء الطرق" في الهند، فضلاً عن التقلبات المناخية التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية "الاعاصير"، والتي أدت إلى زيادة الطلب على النفط الخام.

جدول رقم (8) : العرض العالمي للنفط الخام

" مليون برميل في اليوم "

المنطقة	2015	2016	2017				متوسط عام 2017	معدل النمو في عام 2017
			الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع		
1- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:	23.9	23.4	25.4	25.1	25.4	26.1	25.5	9.0
أمريكا الشمالية و الجنوبية*	20.5	19.5	21.1	20.9	21.3	22.0	21.3	9.2
أوروبا**	3.5	3.5	3.9	3.8	3.7	3.7	3.8	8.6
دول المحيط الهادي	0.5	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	0.4	0.0
2- دول خارج المنظمة منها :	30.0	29.6	30.2	30.0	29.7	30.1	30.0	1.4
الاتحاد السوفيتي السابق	14.0	14.2	14.1	14.1	13.9	14.1	14.1	-0.7
أوروبا	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.0
الصين	4.3	4.0	4.0	4.0	3.9	4.0	4.0	0.0
دول آسيوية أخرى	3.6	3.6	3.7	3.6	3.6	3.6	3.6	0.0
أمريكا اللاتينية	4.6	4.5	5.2	5.2	5.2	5.2	5.2	15.6
الشرق الأوسط	1.3	1.3	1.2	1.2	1.2	1.2	1.2	-7.7
إفريقيا	2.1	1.9	1.8	1.8	1.8	1.9	1.8	-5.3
3- منظمة الأوبك	38.1	39.3	38.5	38.5	38.6	38.8	38.7	-1.5
نفط خام	31.7	32.6	32.3	32.3	32.3	32.4	32.4	-0.6
غاز مسال	6.2	6.7	6.2	6.2	6.3	6.4	6.3	-6.0
4- عائدات التكرير	2.2	2.3	2.2	2.2	2.2	2.2	2.2	-4.3
5- الوقود الحيوي***	2.3	2.4	1.1	1.1	1.1	1.1	1.1	-54.2
مجموع العرض العالمي	**96.6**	**97.0**	**97.4**	**96.9**	**97.0**	**98.3**	**97.5**	**0.5**

المصدر : منظمة الطاقة الدولية، تقرير سوق النفط، يناير 2018.

* بدأية من أغسطس 2012 تم إضافة تشيلي ضمن البلدان الأمريكية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

** بدأية من أغسطس 2012 تم إضافة أستونيا وسلوفينيا ضمن البلدان الأوروبية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

*** بدأية من يوليو 2010 يتضمن هذا البند جميع أصناف الوقود الحيوي بما في ذلك وقود الميثانول المنتج في البرازيل والولايات المتحدة

شكل (2) العرض والطلب العالمي على النفط الخام والغاز المسال

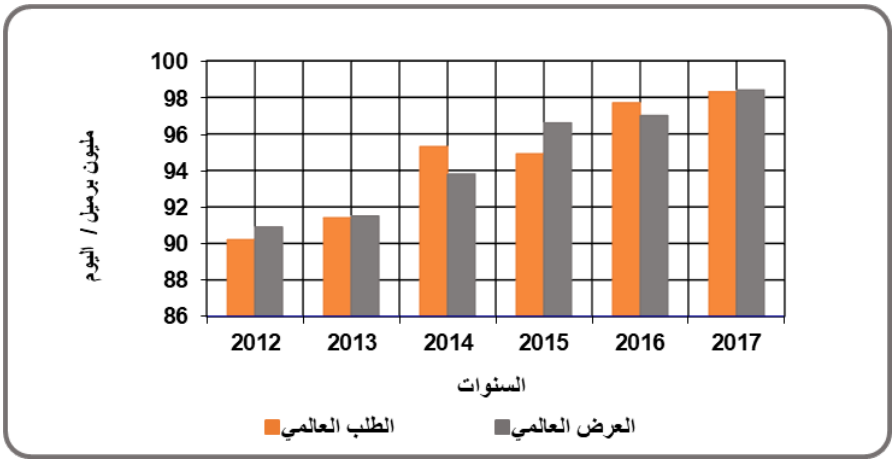

جدول رقم (9) : الطلب العالمي على النفط الخام

" مليون برميل في اليوم "

المنطقة	2015	2016	2017				متوسط عام 2017	معدل النمو في عام 2017
			الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع		
1. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية :	46.4	46.9	47.0	46.9	47.7	47.8	47.4	1.1
أمريكا الشمالية والجنوبية	24.6	24.7	24.6	25.0	25.2	25.1	25.0	1.2
أوروبا	13.7	14.1	13.8	14.2	14.6	14.3	14.2	0.7
دول المحيط الهادي	8.0	8.1	8.6	7.7	7.9	8.4	8.2	1.2
2- دول خارج المنظمة منها :	48.6	49.7	48.7	49.4	50.0	50.6	49.6	-0.2
الاتحاد السوفيتي السابق	4.9	4.8	4.6	4.4	4.8	5.1	4.7	-2.1
أوروبا	0.7	0.7	0.7	0.7	0.7	0.8	0.7	0.0
الصين	11.5	11.9	11.9	12.4	12.3	12.6	12.3	3.4
دول آسيوية أخرى	12.5	13.1	12.9	13.3	12.9	13.5	13.1	0.0
أمريكا اللاتينية	6.8	6.6	6.3	6.5	6.8	6.5	6.5	-1.5
الشرق الأوسط	8.4	8.4	8.1	7.9	8.4	7.8	8.1	-3.6
إفريقيا	4.1	4.2	4.2	4.2	4.1	4.3	4.2	0.0
مجموع الطلب العالمي	**94.9**	**96.6**	**95.7**	**96.3**	**97.7**	**98.4**	**97.0**	**0.4**

المصدر: منظمة الطاقة الدولية، تقرير سوق النفط، يناير 2018.

* بدأية من أغسطس 2012 تم إضافة تشيلي ضمن البلدان الأمريكية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

** بدأية من أغسطس 2012 تم إضافة أستونيا وسلوفينيا ضمن البلدان الأوروبية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

- **أسعار النفط:**

وعلى صعيد اسعار النفط الخام في الأسواق العالمية، فقد ارتفع متوسط أسعار سلة أوبك بنسبة 28.6% لتصل إلى 52.5 دولار للبرميل خلال عام 2017، مقابل 40.8 دولار للبرميل خلال عام 2016. وكانت زيادة هذه الأسعار نتيجة لبعض التطورات الهامة التي حدثت في أسواق النفط الخام خلال عام 2017، جاءت في مقدمة هذه التطورات التوقف المفاجئ في امدادات النفط الخام في كل من نيجيريا وبحر الشمال خلال الربع الأول من العام موضوع التقرير، وانخفاض النمو في الطلب العالمي، وانخفاض مستويات المخزون من النفط الخام في الولايات المتحدة، والتوقف المفاجئ لمحطات تكرير النفط في أوروبا، كل

هذه العوامل ساهمت في الزخم الحاصل في أسعار النفط خلال لعام 2017، ومن العوامل الجيوسياسية التي ساهمت هي الأخرى في ارتفاع اسعار النفط تمثلت في التهديد التركي لقفل خطوط امداد النفط القادمة من اقليم كردستان إلى الموانئ التركية، وذلك كوسيلة للضغط على الإقليم الكردستاني بسبب استفتاء الاستقلال، وقد عززت أيضا الاضطرابات السياسية التي حصلت في منطقة الشرق الأوسط خلال شهر أكتوبر والتي كان من ابرزها حملة القضاء على الفساد في المملكة العربية السعودية. هذا بالإضافة إلى الإتفاق الذي ابرم من قبل الدول الأعضاء في منظمة الأوبك، حيث تم تمديد العمل بهذه الإتفاقية حتي نهاية عام 2018، بحيث يتم الاستمرار في تخفيض إنتاج النفط بواقع 1.8 مليون برميل يومياً، والجدير بالذكر انه قد انضم إلى هذه الإتفاقية عدد 11 دولة منتجة للنفط من خارج المنظمة.

جدول رقم (10) : متوسط أسعار النفط الخام لسلة الأوبك

" دولاراً للبرميل "

السنوات / الفترات	2016	2017
الربع الأول	30.2	52.0
الربع الثاني	42.4	48.6
الربع الثالث	42.9	50.0
الربع الرابع	47.5	59.4
متوسط العام	**40.8**	**52.5**

المصدر : منظمة الاقطار المنتجة والمصدرة للنفط (الأوبك)، التقرير السنوي 2017.

ثانياً : التطورات الاقتصادية العربية

● **نظرة عامة :**

شهدت البلدان العربية ارتفاعاً في الناتج المحلي الإجمالي وصل إلى 2.6 تريليون دولار خلال عام 2017 وفق تقديرات صندوق النقد الدولي، ولكن صوحب هذا الارتفاع بتباطؤ معدل النمو الذي بلغ 2% مقارنة بمستوى بلغ 3.3% عام 2016، ذلك نتيجة لاستمرار تأثيرات التطورات الجيوسياسية في المنطقة على عدد من الاقتصادات المهمة، مقابل تحسن نسبي شهدته معدلات النمو في عدد من البلدان عام 2017. كذلك شهدت حصة البلدان العربية من الناتج العالمي تراجعاً وصل إلى 2.9% عام 2017 بعد أن كان 3.3% في عام 2016، كما أدت الإصلاحات التي شهدتها المالية العامة في الدول المصدرة للنفط والمستوردة له أيضا بالتوازي مع الإرتفاع النسبي لِأسعار النفط إلى تحسُن أداء الموازنات العامة في 13 دولة خلال عام 2017، بالتزامن مع ارتفاع متوسط معدل التضخم إلى 7.8% مقارنة بمعدل متوسط بلغ 5.3% عام 2016[1].

هذا ولا تزال بعض البلدان العربية سواءً في مجموعة البلدان العربية المُصدِرة للنفط أو المستوردة له متأثرة بالتطورات السياسية والامنية التي تشهدها منذ عام 2011، لتمتد آثارها إلى بلدان عربية مجأورة، ومن شأن استمرار تلك التطورات أن تؤثر على مسارات النمو في البلدان العربية كمجموعة وعلى قدرتها فى جذب الاستثمارات وتدفقات التمويل الدولية اللازمة لدعم مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق أهداف التنمية المُستدامة[2].

أما على صعيد اجمالي المديونية الخارجية للبلدان العربية فقد شهدت استقراراً نسبياً حول الحدود الآمنة لتلك الديون لعدد من البلدان العربية تقريباً منذ عام 2000 وحتى تاريخ هذا التقرير، حيث استقر مؤشر الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي تحت مستوى ال 50 % في 7 دول عربية، فيما جاء بنسبة أكثر قليلاً في 4 بلدان أخرى.

وفي هذا الصدد، تراجعت الاحتياطيات الدولية من العملات الأجنبية في البلدان العربية بشكل ملحوظ خِلال السنوات الثلاث الأخيرة لتصل تقديراتها إلى 960 مليار دولار عام

[1] التقرير السنوي 2017م، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان).

[2] تقرير "آفاق الإقتصاد العربي"، صندوق النقد العربي، 2017م

2017، وذلك نتيجة لاستمرار عدد من البلدان وذلك باستخدامها لتمويل عجز موازناتها الحكومية. وفيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر، فقد شهدت تدفقاته الواردة إلى البلدان العربية ارتفاعاً بِنسبة 25% إلى ما يزيد على 31 مليار دولار عام 2017، مقابل 25.1 مليار دولار عام 2016، ومثلت الاستثمارات الوافدة إلى البلدان العربية ما نسبته 1.8% فقط من الإجمالي العالمي البالغ 1.75 تريليون دولار، و 4.8% من إجمالي البلدان النامية البالغ 646 مليار دولار عام 2017.

أما فيما يخص حركة التجارة العربية للسلع والخدمات، فقد ارتفعت عام 2017 بنسبة 10.5% لتصل إلى 2,135.3 مليار دولار، كنتيجة لارتفاع الصادرات العربية من السلع والخدمات بنسبة 14.8% أي بنحو 1,071.4 مليار دولار مع تحسن أسعار النفط التي لازال تمثل 58.0% من الصادرات السلعية للمنطقة. كما ارتفعت الواردات العربية من السلع والخدمات بنسبة 6.4% إلى 1,064.0 مليار دولار خلال نفس الفترة موضوع التقرير.

وفيما يتعلق بنشاط الهيئات المالية العربية ودورها في الاقتصادات العربية خلال عام 2017، يمكن توضيح ذلك فيما يلي:

1. صندوق النقد العربي :

انعكست التطورات الاقتصادية العالمية على أداء الاقتصادات العربية خلال عام 2017 بشكل كبير، منها التطورات المتعلقة بالطلب الدولي على الصادرات العربية، أسعار الصرف والفائدة في الأسواق المالية العالمية، أسعار النفط، تطورات أسعار السلع الأولية، تدفقات التحويلات، والأوضاع المالية. كما أدى ارتفاع أسعار الفائدة إلى تأثر المالية العامة في عدد من الدول العربية، إضافة إلى الإجراءات الحمائية التي اتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك عدد من دول الإتحاد الأوروبي، تجاه انتقال رؤوس الأموال والأشخاص من وإلى دول المنطقة العربية، وسيادة حالة من عدم اليقين بشأن اتجاهات أسعار النفط في الأسواق العالمية. كما كان من بين التحديات التي واجهتها الدول العربية خلال الفترة موضوع التقرير، ضيق الحيز المالي المُتاح للاستثمارات نسبياً بصفة عامة والإستثمارات المرتبطة بالبنية التحتية بصفة خاصة. أيضاً جاءت الإصلاحات في أوضاع المالية العامة في مقدمة أولويات صانعي السياسات في الدول العربية كمطلب أساسي للدفع بعجلة النمو الإقتصادي الشامل والمستدام.

في مجال النشاط الإقراضي خلال عام 2017، قد تسلم الصندوق خمسة طلبات للاستفادة من قروض الصندوق، طلب جاء من المملكة الأردنية الهاشمية وطلبان من الجمهورية التونسية وطلب من جمهورية السودان بالإضافة إلى طلب جاء من المملكة المغربية. فيما يخص المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية التونسية فالطلبات جاءت للأستفادة من موارد الصندوق في شكل قرض تعويضي، لمواجهة الموقف الطارئ في موازين مدفوعاتها، أما طلب المملكة المغربية فجاء للحصول على قرض في إطار تسهيل التصحيح الهيكلي لدعم برنامج إصلاح في القطاع المالي والمصرفي، بينما تسلم الصندوق طلبان آخران أحدهما من جمهورية السودان والآخر من الجمهورية التونسية لغرض الحصول على قرض في إطار تسهيل هيئة البيئة المواتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. حيث قام الصندوق بدراسة تلك الطلبات، كما تم تقديم القرض التعويضي لكلاً من المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة المغربية. في حين وافق مجلس إدارة الصندوق خلال إجتماعه المنعقد في ديسمبر 2017 على توصيات لجنة القروض بمنح القرضين للجمهورية التونسية، أما فيما يخص القرض المقدم لجمهورية السودان فقد شرعت الدائرة الاقتصادية والفنية بالصندوق في إتخاذ الترتيبات و الإجراءات المعمول بها.

في ضوء ما سبق، بلغت القيمة الإجمالية للقروض التي تم التعاقد عليها مع الدول الأعضاء خلال عام 2017 حوالي 82.9 مليون د.ع.ح، ما يعادل نحو 352 مليون دولار أمريكي، تمثلت في قرض تعويضي للمملكة الأردنية الهاشمية، وقرض للمملكة المغربية في إطار تسهيل التصحيح الهيكلي للقطاع المالي والمصرفي. بصفة عامة هدفت القروض الممنوحة من الصندوق خلال العام 2017. إلى معالجة اختلالات موازين المدفوعات في البلدان المقترضة وكذلك تعزيز الدور المحوري للقطاع المالي والمصرفي.

بينما فيما يخص المعونة الفنية عام 2017، فقد قام الصندوق بدعم تطوير القطاع المالي والمصرفي وأسواق المال العربية، في عدة محأور أهمها كان تعزيز الشمول المالي من خلال توفير فرص أكبر للوصول للتمويل والخدمات المالية والمصرفية من قبل الشركات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى تعزيز الإجراءات والأطر المؤسسية والرقابية التي توفر الحمأية لمستهلكي الخدمات المالية، وكذلك العمل على توفير التمويل طويل الأجل وتطوير

المؤسسات المالية غير المصرفية، والعمل على تطوير وتنشيط أسواق أدوات الدين بالعملات المحلية، إضافة إلى تقوية مقومات الاستقرار المالي والرقابة المصرفية.

أما في مجال الاستثمار، واصل صندوق النقد العربي خلال عام 2017، نهجه في إتباع سياسة واستراتيجية استثمار محافظة في إدارة أموال ومخاطر المحافظ الاستثمارية، والتي بدورها ساهمت في حمأية رأس مال المستثمر، لتحقيق عوائد أيجابية مستقرة على المستوى الكلي، مع المحافظة على نسب متدنية من المخاطر الاستثمارية. يشمل نشاط الصندوق الاستثماري، إضافة إلى توظيف موارده الذاتية على نشاط قبول الودائع من الدول الأعضاء واستثمارها، حيث حافظ الصندوق على مستوى أرصدة مناسبة لهذا النشاط ليعكس استمرار ثقة الدول الأعضاء في الصندوق مستمراً في تطبيق مقررات بازل (3) لإدارة مخاطر هذا النشاط، ومن جهة أخرى واصل الصندوق نشاطه في إدارة الاستثمارات بصورة مباشرة لجزء من أموال برنامج تمويل التجارة العربية، والأموال المجمعة في الحساب الموحد للمنظمات العربية المتخصصة، بالإضافة إلى أموال صندوق تقاعد العاملين بالصندوق، كذلك الإشراف على الجزء المدار من أطراف خارجية وذلك وفقاً لسياسة واستراتيجية الاستثمار الخاصة بكل منها.

أما فيما يخص الاستثمار في الودائع والسندات والأوراق المالية بالبلدان العربية، ففي نهاية عام 2017م، بلغ إجمالي قيمة الأموال المستثمرة 576 مليون دينار عربي حسابي، ما تعادل 2,461 مليون دولار أمريكي، ما يمثل تقريباً 21.0%. يتضمن ذلك ما قيمته 404 مليون د.ع.ح، ما يُعادِل 1,726 مليون دولار أمريكي، مستثمر بالودائع لدى المصارف والمؤسسات المالية العربية، وما قيمته 171 مليون د.ع.ح، ما يُعادِل 735 مليون دولار أمريكي، مُستثمر في السندات والأوراق المالية التي تصدرها الدول الأعضاء والمصارف والشركات العربية. أما من حيث الإستثمار بالعملات العربية، فتسمح سياسة الصندوق الاستثمارية وفق شروط محددة باستثمار جزء من الأموال المُتاحة للاستثمار في الودائِع والسندات والأوراق المالية بعملات البلدان العربية القابلة للتحويل، حيث بلغت استثمارات الصندوق بالعملات العربية ما قيمته 89 مليون د.ع.ح، تُعادِل 380 مليون دولار أمريكي.

جدول رقم (11) : المركز المالي الموحد لصندوق النقد العربي كما هو في 2017.12.31

" بالألف دينار عربي حسابي"

البند	2016	2017
إجمالي الموجودات	3,743,706	3,667,222
إجمالي حقوق المساهمين	1,201,834	1,262,880
حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسات التابعة	121,430	116,353
إجمالي المطلوبات	2,420,442	2,287,989
إجمالي حقوق المساهمين والمطلوبات	3,743,706	3,667,222

الدينار العربي الحسابي = 3 وحدات حقوق سحب خاصة، أو ما يعادل 4.6 دولار أمريكي.

المصدر : صندوق النقد العربي، أبوظبي، التقرير السنوي لعام 2017.

أما فيما يتعلق بنشاط التقارير والدراسات والبحوث، فقد قام الصندوق خلال عام 2017 بإصدار عدد من التقارير والنشرات والدراسات والبحوث، وذلك في سياق سعيه المتواصل لدعم ومساعدة متخذي القرار وصناع السياسات الاقتصادية في البلدان العربية، حيث شملت إصداراته لهذا العام "التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2017، كذلك قام بإصدار تقرير "آفاق الاقتصاد العربي" إصداري أبريل و سبتمبر 2017، كما أصدر الصندوق تقرير مشترك عن أوضاع الجهود التي تبذلها البلدان العربية تجاه الارتقاء بقضأيا التثقيف والتوعية المالية، و تقرير مشُترك آخر حول تطوير نظم التقاعد والمعاشات في المنطقة العربية "الاتجاهات و التحديات و خيارات الإصلاحات" بالإضافة إلى، ورقة عمل حول "قياس الشمول المالي في العالم العربي".

من ناحية أخرى، قام الصندوق بأعداد مجموعة متنوعة من الدراسات من أهمها "جاذبية البلدان العربية للاستثمار الأجنبي المباشر: "دراسة تشخيصية"، و"محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان العربية"، و"بيئة أعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة في البلدان العربية: الوضع الراهن والتحديات"، و"قنوات انتقال أثر السياسة النقدية للاقتصاد الحقيقي"، و"النظم الضريبية وضريبة القيمة المضافة في البلدان العربية"، و"انعكاسات تعثر القروض على أداء البنوك وعلى النشاط الاقتصادي"، و"قياس أثر تنافسية التجارة الخارجية على اقتصادات بلدان مجلس التعأون لبلدان الخليج العربية". وفيما يخص النشرات، خلال عام 2017، أصدر الصندوق العدد الثاني من نشرة حول "تنافسية الاقتصادات العربية"، و العدد الخامس من نشرة "إحصاءات تنافسية التجارة الخارجية والبينية في الدول العربية".

أما على صعيد نشاط الصندوق في مجال التدريب وبناء القدرات، خلال العام 2017 واصل الصندوق العمل على الارتقاء بأنشطة التدريب وتحديث المحتوى العلمي لكافة البرامج التدريبية المقدمة، وتوسيع قائمة الأنشطة والبرامج التدريبية، كذلك استخدام برامج تدريبية جديدة حسب احتياجات الدول الأعضاء، حيث شهد عام 2017 زيادة في عدد الدورات لتصل إلى 32 دورة استفاد منها 948 متدرباً من الكوادر الرسمية العربية، مقارنة بعدد 28 دورة لعام 2016م استفاد منها 748 متدرباً من الكوادر العربية، وبذلك تكون نسبة الزيادة في عدد المستفيدين من الدورات التدريبية التي يقدمها المعهد خلال الفترة 2016-2017 تقدر بحوالي 27%.

2.الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي :

استمر الصندوق الإنماء العربي خلال عام 2017 في تعزيز جهود البلدان العربية من خِلال برنامج الإقراض لتنفيذ المشاريع التي تحظى بأولوية عالية في خطط وبرامج التنمية الإقتصادية والإجتماعية لديها، كما حظيت مشاريع البُنى الأساسية بأولوية لتوفير الخدمات الضرورية وزيادة طاقاتِها الإنتاجية، ولتهيئة المناخ المُناسب لتشجيع الاستثمارات الجديدة وتطوير المشاريع القائمة. بالإضافة إلى استمرار الصندوق في تقديم المعونات القطرية والقومية للدول الأعضاء بهدف توفير الدعم المؤسسي والتدريب، والإسهام في تمويل الدراسات العامة والبحوث، وعقد الندوات والمؤتمرات.

هذا وقد بلغ عدد القروض التي قدمها صندوق الإنماء العربي للقطاع العام خِلال العام 2017، 13 قرضاً بقيمة إجمالية قدرها 458.0 مليون دينار كويتي، استفادت منها 7 دول عربية، وأسهمت في تمويل 13 مشروعاً للقِطاع العام منها 12 مشروعاً جديداً، كما قدِرت التكاليف الإجمالية لهذه المشاريع بقرابة 928.9 مليون دينار كويتي، وبلغت نسبة مساهمة القروض المُقدمة إلى إجمالي تكلفة تلك المشاريع حوالي 49.3%، حيث حظيت مشاريع قطاع الطاقة والكهرباء بالمركز الأول في قائمة المشاريع المعتمدة خلال العام موضوع التقرير، إذ بلغت نسبة القروض المقدمة لها حوالي 39.3% من إجمالي القروض المقدمة، تليها مشاريع قطاع النقل والاتصالات بِنسبة بلغت 33.0%، تليها مشاريع المياه والصرف الصحي بنسبة بلغت حوالي 20.7%، ثم مشاريع قطاع الصناعة والتعدين بحوالي 7.0%.

كما بلغ المجموع التراكمي للقروض التي قدَمها الصندوق العربي للقطاعين العام والخاص 663 قرضاً بقيمة إجمالية بلغت نحو 9.7 مليار دينار كويتي منذ بدء عملياته عام 1974 وحتى نهاية عام 2017، استخدمت لتمويل 562 مشروعاً في 17 دولة عربية، وغطت نحو 26.2% من التكلفة الإجمالية للمشاريع الممولة، حيث حظيت مشاريع البُنى الأساسية بالمرتبة الأولى في قائمة المشاريع الممولة خلال تلك الفترة بنسبة بلغت 70.9% من إجمالي قيمة القروض، تليها مشاريع القطاعات الإنتاجية بِنسبة 19.4%، ومشاريع قطاعات الخدمات الاجتماعية بِنسبة 6.8%، ومشاريع القطاعات الأخرى بِنسبة 2.9%، ومن بين إجمالي قروض صندوق الانماء العربي، بلغ العدد التراكُمي للقروض المُقدمة إلى القطاع الخاص 14 قرضاً بقيمة إجمالية قدرها 56.0 مليون دينار كويتي، وبلغ إجمالي قيمة السحوبات من القروض المقدمة للقطاعين الخاص والعام حتى نهاية عام 2017، حوالي 6.3 مليار دينار كويتي، أي حوالي 75.3% من صافي القروض النافذة.

كما ساهم صندوق الانماء العربي في رأس مال 7 شركات تابعة للقطاع الخاص بمبلغ 31.7 مليون دينار كويتي، بِجانب ذلك قام الصندوق بالمساهمة في رأس مال صندوق الشرق الأوسط وشمال إفريقيا البالغ نحو 10.0 مليون دينار كويتي.

أما بخصوص المعونات، فقد قدم صندوق الانماء العربي 31 معونة قطرية وقومية بلغت قيمتها الإجمالية حوالي 7.2 مليون دينار كويتي خلال عام 2017، منها 16 معونة قطرية بقيمة إجمالية قُدِرت بحوالي 4.8 مليون دينار كويتي، خصص منها حوالي 68.3% لتنفيذ برامج طارئة، وحوالي 27.6% خُصصت لأنشطة الدعم المؤسسي والتدريب، وحوالي 4.1% لدراسات الجدوى والمشاريع. كما بلغ عدد المعونات القومية التي قدمها صندوق الانماء العربي خلال العام موضوع التقرير 16 معونة قومية قيمتها الإجمالية حوالي 2.4 مليون دينار كويتي، خُصِص منها حوالي 85.7% لأنشطة الدعم المؤسسي والتدريب، وحوالي 14.3% للندوات والمؤتمرات، أيضاً واصل صندوق الانماء العربي للإسهام في تمويل البرامج العأجلة لدعم الشعب الفلسطيني وقدم خلال العام حوالي 5.9 مليون دينار كويتي للإسهام في تمويل المرحلة الخامسة عشر من هذا البرنامج.

إضافةً إلى ذلك، فقد بلغ العدد التراكمي للمعونات التي قدمها صندوق الانماء العربي منذ بدأية نشاطه وحتى نهاية عام 2017 حوالي 1,143 معونة، بما قيمته 386.9 مليون دينار

كويتي، منها 602 معونة قطرية بقيمة إجمالية قدرها 154.1 مليون دينار كويتي، و541 معونة قومية بقيمة 68.1 مليون دينار كويتي.

من جهة أخرى، أظهرت الحسابات الختامية صندوق الانماء العربي عن السنة المالية المنتهية في 2017/12/31 أن إجمالي دخل الصندوق العربي بلغ حوالي 126.66 مليون دينار كويتي، مُقابل حوالي 82.11 مليون دينار كويتي في عام 2016، كما ان الإنفاق الإداري خلال عام 2017 بلغ حوالي 8.67 مليون دينار كويتي، مُقابل إنفاق إداري حوالي 8.52 مليون دينار كويتي لِعام 2016، وبلغ صافي الربح 112.88 مليون دينار كويتي، مقابل حوالي 59.18 مليون دينار كويتي في عام 2016، وبلغ إجمالي حقوق الدول الأعضاء بنهاية عام 2017 حوالي 3,505.59 مليون دينار كويتي، مُقابل حوالي 3,333.52 مليون دينار كويتي في نهاية عام 2016.

جدول رقم (12) :أهم البيانات المالية عن الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي كما في 2017.12.31

" مليون دينار كويتي"

البيـان	2016	2017
رأس المال	2,740.8	2,820.7
مجموع الموارد	3,333.5	3,505.6
القروض:		
عدد اتفاقيات القروض الموقعة خلال العام	9	13
إجمالي قيمة اتفاقيات القروض الموقعة خلال العام	445.0	458.0
العدد الإجمالي للقروض	650	663
الإجمالي التراكمي للقروض الموقعة	9,269.7	9,727.7
الإجمالي التراكمي للسحوبات من القروض	6,013.8	6,283.3
الإجمالي التراكمي للاقساط المسددة	3,202.1	3,444.9
إجمالي الدين القائم	2,811.7	2,838.4
المعونات:		
العدد الاجمالي للمعونات القطرية والقومية	1,111.0	1,143.0
الاجمالي التراكمي للمعونات القطرية والقومية	215.0	222.2
الاجمالي التراكمي للسحوبات من المعونات القطرية والقومية	294.9	178.1
الاجمالي التراكمي للبرنامج العأجل لدعم الشعب الفلسطيني	129.1	164.6
الاجمالي التراكمي للسحوبات من البرنامج العأجل	142.8	138.4

المصدر: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، الكويت، التقرير السنوي لعام 2017.

3.المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات :

بلغت القيمة الإجمالية لمحفظة عقود الضمان التي أبرمتها المؤسسة حتى نهاية عام 2017 نحو 1,403.6 مليون دولار أمريكي، مقارنة بمبلغ قدر بِحوالي 1,325.1 مليون دينار أمريكي في عام 2016، أي بزيادة نسبتها 5.92%.

- **عقود ضمان الإستثمار:**

بلغت قيمة عقود ضمان الإستثمار المُبرَمة خلال عام 2017، نحو 226.6 مليون دولار أمريكي تمثل ما نسبته 16.1% من القيمة الإجمالية لعقود الضمان.

- **عقود تأمين إئتمان الصادرات:**

بلغت عقود تأمين ائتمان الصادرات نحو 791.9 مليون دولار أمريكي تمثل ما نسبته 56.4% من القيمة الإجمالية لعقود الضمان.

- **عقود إعادة التأمين الوارد:**

بلغت قيمة العمليات المسندة للمؤسسة بموجب اتفاقيات إعادة التأمين النسبية والاختيارية نحو 385.1 مليون دولار أمريكي، تمثل مانسبته 27.4% من القيمة الإجمالية لعقود الضمان.

هذا وقد استفاد من الضمانات التي تقدمها المؤسسة خلال عام 2017 مستثمرون ومصدرون ومؤسسات مالية من 16 بلد عربي وغير عربي وعدد من المصارف العربية والمشتركة، جاء في مقدمة البلدان المستفيدة من الضمان المملكة العربية السعودية بنسبة 20.0%، تليها الكويت بنسبة 15.7%، ومن ثم الأمارات العربية المتحدة بِنسبة 15.36%، فالجمهورية التونسية بنسبة 10.1%، والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية بنسبة 9.4%، والجمهورية اللبنانية بنسبة 5.8%، ثم البنوك العربية والمشتركة بنسبة 4.7%، الجمهورية الفرنسية بنسبة 4.4%، ومملكة البحرين بِنسبة 3.9%، و من ثم سويسرا بنسبة 3.3%، والمملكة الأردنية الهاشمية بنسبة 2.1%، وسلطنة عُمان بنسبة 2.0%، والمملكة المتحدة بنسبة 1.2%، وسنغافورة بنسبة 0.8%، و جمهورية مِصر العربية بِنسبة 0.7%، والمانيا بِنسبة 0.3%، وفي الختام الجمهورية التركية بِنسبة 0.1%.

وبلغ عدد البلدان المضيفة للاستثمار أو المستوردة للسلع 65 بلد، منها 17 بلدعربي تصدرتها جمهورية مصر العربية بنسبة 14.6%، فيما توزعت بقية العقود على 48 بلد بِما نسبته 13.0% من قيمة العقود.

الجزء الثاني
التطورات الاقتصادية المحلية

●الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي :

تشير بيانات المتوفرة من إدارة الحسابات القومية بوزارة التخطيط إلى أن النمو الاقتصادي في ليبيا شهد إنتعاشاً خلال عام 2017، وذلك نتيجة التحسن الملحوظ في انتاج النفط الخام والغاز الطبيعي، حيث ارتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بحوالي 28.5%، مقابل معدل انخفاض بلغت نسبته حوالي 2.7% في عام 2016.

و يعزى هذا الارتفاع في معدل نمو الناتج إلى التحسن الذي طرأ على انتاج النفط الخام والغاز الطبيعي، حيث حقق الناتج المحلي النفطي نمواً بحوالي 83.7%، على الرغم من ان معدل نمو الناتج المحلي غير النفطي سجل انخفاضاً بحوالي 2.3%، وقد بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (أسعار2013) لعام 2017 نحو 103.9 مليار دينار، مقابل 80.9 مليار دينار في عام 2016، حيث بلغت قيمة الناتج المحلي النفطي الحقيقي 53.2 مليار دينار، كما بلغت قيمة الناتج المحلي غير النفطي الحقيقي 50.8 مليار دينار.

وقد أدى هذا الانتعاش في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى ارتفاع في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي من 11,440.1 دينار خلال عام 2016، إلى 14,496.2 دينار خلال عام 2017.

●الناتج المحلي الإجمالي الاسمي :

سجلت بيانات الناتج المحلي الإجمالي الاسمي خلال عام 2017 نمواً بلغت نسبته 33.3% ليصل إلى 99.5 مليار دينار، مقارنة بنحو 74.7 مليار دينار خلال عام 2016. ويعزى هذا التحسن إلى ارتفاع الناتج المحلي النفطي من 11.2 مليار دينار خلال عام 2016 إلى حوالي 28.0 مليار دينار في عام 2017 بمعدل ارتفاع بلغ 149.9%، كما حقق الناتج المحلي غير النفطي نمواً حيث ارتفع من 63.5 مليار دينار في عام 2016 إلى حوالي 71.5 مليار دينار عام 2017، بمعدل نمو بلغ 12.7%.

وقد أدى هذا التسارع في وتيرة نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي إلى ارتفاع في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 10,557.6 دينار خلال عام 2016، إلى 13,876.7 دينار خلال عام 2017.

جدول رقم (12) : الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بأسعار عام 2013)

"مليون دينار"

النشاط الاقتصادي	2015	2016	2017	معدل النمو
الزراعة والصيد والحراجة	2,015.1	1,511.5	1,300.0	-14.0
صيد الأسماك	98.8	91.6	49.6	-45.9
التعدين واستغلال المحاجر	30,289.1	27,985.2	52,410.1	87.3
الصناعات التحويلية	2,998.1	2,939.5	2,674.3	-9.0
إمدادات الكهرباء والغاز والمياه	1,905.7	1,941.2	2,047.1	5.5
الإنشاءات	1,443.2	1,638.0	1,366.9	-16.6
تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والسلع الشخصية والأسرية	3,306.3	5,487.6	5,824.3	6.1
الفنادق والمطاعم	207.9	142.4	91.5	-35.7
النقل والتخزين والاتصالات	4,296.9	3,951.3	3,862.6	-2.2
الوساطة المالية	3,701.8	3,574.2	3,306.1	-7.5
الأنشطة العقارية والأيجارية وأنشطة المشاريع التجارية	8,566.2	7,846.9	7,947.6	1.3
الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الإجباري	24,615.8	24,104.6	23,250.6	-3.5
التعليم*	36.6	30.7	23.8	-22.5
الصحة والعمل الاجتماعي*	110.4	93.7	94.0	0.3
أنشطة الخدمات المجتمعية والشخصية الأخرى	134.6	88.5	59.1	-33.2
الخدمات المالية المحتسبة بصورة غير مباشرة	-579.1	534.5	369.6	-30.9
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية ويوزع بين:	**83,147.5**	**80,892.6**	103,937.9	28.5
أنشطة استخراج النفط والغاز الطبيعي والأنشطة المتعلقة بهما	**31,294.2**	**28,949.7**	53,170.0	83.7
الأنشطة الاقتصادية الأخرى	**51,853.2**	**51,942.9**	50,767.9	-2.3

المصدر : وزارة للتخطيط .

* تشمل القطاعين الخاص والعام.

جدول رقم (13) : هيكل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

" نسبة من الإجمالي "

النشاط الاقتصادي	2015	2016	2017
الزراعة والصيد والحراجة	2.42	1.87	1.25
صيد الأسماك	0.12	0.11	0.05
التعدين واستغلال المحاجر	36.43	34.60	50.42
الصناعات التحويلية	3.61	3.63	2.57
إمدادات الكهرباء والغاز والمياه	2.29	2.40	1.97
الإنشاءات	1.74	2.02	1.32
تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والسلع الشخصية والأسرية	3.98	6.78	5.60
الفنادق والمطاعم	0.25	0.18	0.09
النقل والتخزين والاتصالات	5.17	4.88	3.72
الوساطة المالية	4.45	4.42	3.18
الأنشطة العقارية والأيجارية وأنشطة المشاريع التجارية	10.30	9.70	7.65
الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الإجباري	29.60	29.80	22.37
التعليم*	0.04	0.04	0.02
الصحة والعمل الاجتماعي*	0.13	0.12	0.09
أنشطة الخدمات المجتمعية والشخصية الأخرى	0.16	0.11	0.06
الخدمات المالية المحتسبة بصورة غير مباشرة	0.70	0.66	0.36
:الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية ويوزع بين	**100.0**	**100.0**	**100.0**
أنشطة استخراج النفط والغاز الطبيعي والأنشطة المتعلقة بهما	37.64	35.79	51.16
الأنشطة الاقتصادية الأخرى	62.36	64.21	48.84

المصدر : المصدر السابق .

* تشمل القطاعين الخاص والعام.

جدول رقم (14) : متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

السنوات	الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى " مليون دينار"	عدد السكان* " بالألف "	متوسط نصيب الفرد " بالدينار"
2015	**83,147.5**	**6,946**	**11,970.6**
2016	**80,892.6**	**7,071**	**11,440.1**
2017	**103,937.9**	**7,170**	**14,496.2**

* تقديرات .

جدول رقم (15) : الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الجارية

" مليون دينار"

النشاط الاقتصادي	2015	2016	2017	معدل النمو
الزراعة والصيد والحراجة	2,832.4	3,057.1	3,522.3	15.2
صيد الأسماك	119.1	143.3	104.7	-26.9
التعدين واستغلال المحاجر	16,021.4	10,907.3	27,699.3	154.0
الصناعات التحويلية	2,786.3	2,536.6	2,627.3	3.6
إمدادات الكهرباء والغاز والمياه	2,220.0	2,147.8	2,121.5	-1.2
الإنشاءات	2,408.4	2,504.8	4,039.3	61.3
تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والسلع الشخصية والأسرية	3,095.8	7,618.9	10,884.8	42.9
الفنادق والمطاعم	251.9	231.4	218.5	-5.6
النقل والتخزين والاتصالات	4,265.9	4,130.8	4,526.7	9.6
الوساطة المالية	3,559.9	3,604.0	3,491.6	-3.1
الأنشطة العقارية والأيجارية وأنشطة المشاريع التجارية	8,846.3	8,414.2	8,852.4	5.2
الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الإجباري	28,405.4	29,674.7	31,615.8	6.5
التعليم*	42.1	50.5	60.9	20.6
الصحة والعمل الاجتماعي*	117.0	144.1	161.5	12.1
أنشطة الخدمات المجتمعية والشخصية الأخرى	164.1	149.2	157.4	5.5
الخدمات المالية المحتسبة بصورة غير مباشرة	-658.6	-662.0	588.0	-11.2
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية ويوزع بين:	**74,477.5**	**74,652.7**	99,496.2	33.3
أنشطة استخراج النفط والغاز الطبيعي والأنشطة المتعلقة بهما	**16,495.2**	**11,195.8**	27,975.8	149.9
الأنشطة الاقتصادية الأخرى	**57,982.3**	**63,456.9**	71,520.4	12.7

المصدر : المصدر السابق .

* تشمل القطاعين الخاص والعام .

جدول رقم (16) : هيكل الناتج المحلي الإجمالي الاسمي

" "نسبة من الإجمالي

النشاط الاقتصادي	2015	2016	2017
الزراعة والصيد والحراجة	3.80	4.10	3.54
صيد الأسماك	0.16	0.19	0.11
التعدين واستغلال المحاجر	21.51	14.61	27.84
الصناعات التحويلية	3.74	3.40	2.64
إمدادات الكهرباء والغاز والمياه	2.98	2.88	2.13
الإنشاءات	3.23	3.36	4.06
تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والسلع الشخصية والأسرية	4.16	10.21	10.94
الفنادق والمطاعم	0.34	0.31	0.22
النقل والتخزين والاتصالات	5.73	5.53	4.55
الوساطة المالية	4.78	4.83	3.51
الأنشطة العقارية والأيجارية وأنشطة المشاريع التجارية	11.88	11.27	8.90
الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الإجباري	38.14	39.75	31.78
التعليم*	0.06	0.07	0.06
الصحة والعمل الاجتماعي*	0.16	0.19	0.16
أنشطة الخدمات المجتمعية والشخصية الأخرى	0.22	0.20	0.16
الخدمات المالية المحتسبة بصورة غير مباشرة	0.88	0.89	0.59
:الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية ويوزع بين	**100.0**	**100.0**	**100.0**
أنشطة استخراج النفط والغاز الطبيعي والأنشطة المتعلقة بهما	22.15	15.00	28.12
الأنشطة الاقتصادية الأخرى	77.85	85.00	71.88

المصدر : المصدر السابق .

* تشمل القطاعين الخاص والعام .

جدول رقم (17) : متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي

السنوات	الناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الجارية " مليون دينار"	عدد السكان* " بالألف "	متوسط نصيب الفرد " بالدينار"
2015	**74,477.5**	**6,946**	**10,722.4**
2016	**74,652.7**	**7,071**	**10,557.6**
2017	**99,496.2**	**7,170**	**13,876.7**

*تقديرات .

شكل (3) : الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والاسمي

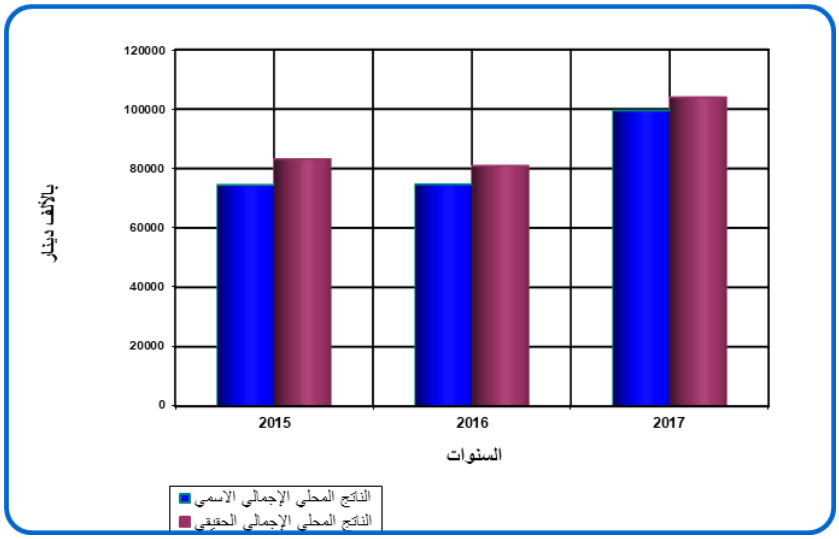

- **معدل التضخم :**

استمر معدل التضخم بأسعار سنة (2003) في الارتفاع منذ عام 2014 ، ليسجل خلال عام 2017 ارتفاعاً وصل إلى 28.5% مقابل ارتفاع نسبته 25.9% خلال عام 2016 .

هذا وقد تركز ارتفاع معدلات التضخم للعام موضوع التقرير في أسعار سلع وخدمات متفرقة لتصل نسبة 58.1% مقابل 38.2% في عام 2016، كما ارتفعت أسعار التعليم والثقافة والتسلية بنسبة 49.7%، مقابل 34.6% خلال عام 2016. فيما سجلت أسعار المواد الغذائية والمشروبات والتبغ ارتفاعاً نسبته 35.1% خلال العام موضوع التقرير مقابل 29.8% خلال عام 2016، وتعتبر هذه المجموعة من السلع، المحرك الاساسي للرقم القياسي لأسعار المستهلك حيث تصل إلى 36.6% من وزن السلة.

هذا ويعود إرتفاع معدلات التضخم في الاقتصاد الوطني منذ عام 2014 إلى عدة أسباب أهمها :

- سياسة التمويل بالعجز إلى أدت إلى تنامي عرض النقود بمعدلات مطردة، فاقت معدلات الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي .
- سيطرة القطاع غير الرسمي على سوق السلع والخدمات واستخدام السوق الموازي للصرف الأجنبي في تمويل اعماله.

جدول رقم (19): الرقم القياسي لأسعار المستهلك **(100=2003)**

المجموعات الرئيسية	الوزن	2016	2017	معدل التضخم%
المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	366	278.7	376.6	35.1
الملابس الأقمشة والأحذية	73	254.9	325.0	27.5
السكن ومستلزماته	233	167.1	172.0	2.9
أثاث المسكن	59	245.5	325.9	32.7
العنأية الصحية	40	308.0	367.1	19.2
النقل و الموصلات	112	181.5	209.2	15.3
التعليم والثقافة والتسلية	64	180.8	270.7	49.7
سلع وخدمات متفرقة	53	257.6	407.3	58.1
الرقم القياسي العام	**1000**	**231.9**	**297.9**	
معدل التضخم السنوي%	-	**25.9**	**28.5**	

شكل (4) : معدل التضخم السنوي

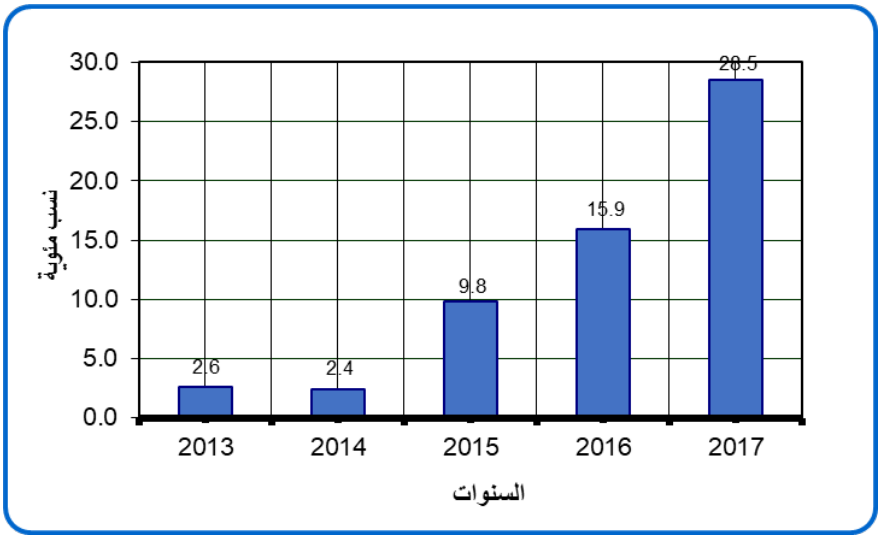

التطورات النفطية المحلية

شهد قطاع النفط خلال عام 2017 تحسناً مزدوجاً سواءً في كميات الانتاج وكميات التصدير التى تزامنت مع تحسن اسعار النفط في الاسواق الدولية، حيث ارتفع متوسط إنتاج النفط ليصل إلى 878 ألف برميل يومياً، و ارتفعت الاسعار العالمية لتصل في المتوسط إلى 53.1 دولار للبرميل.

وفيما يتعلق بالاحتياطي المؤكد لعام 2017 لكلاً من النفط والغاز الطبيعي، فقد بلغت نحو 48.36 مليار برميل من النفط و 54,932 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي.

- الإنتاج المحلي من النفط الخام:

حقق إنتاج النفط خلال عام 2017 ارتفاعاً ملحوظاً ليصل إلى 320.8 مليون برميل، مقارنة بـ 137.9 مليون برميل في نهاية عام 2016، أي بنسبة نمو بلغت 132.6%، وما مقداره 182.9 مليون برميل، حيث ارتفع متوسط الانتاج اليومي من النفط الخام لعام 2017 ليصل إلى 878 ألف برميل يومياً، مقابل 400 ألف برميل يومياً لعام 2016، أي بمعدل نمو قدره 119.5% وما مقدراه 478.0 ألف برميل. ويعود السبب وراء هذا الارتفاع في معدلات الانتاج، إلى تحسن الأوضاع الأمنية حول منطقة الحقول النفطية، وعودة الإنتاج من بعض الحقول النفطية التي كانت أما مغلقة أو متوقفة مثل حقل البيضاء الذي كان مقفل منذ عام 2014، كذلك رفع شركة الواحة للنفط إنتاجها ليصل إلى 145 ألف برميل يوميًا، أيضاً ارتفاع الإنتاج في حقل الشرارة النفطي إلى 220 ألف برميل يوميًا، و بدء تشغيل حقل الجرف النفطي البحري، لتساهم هذه العوامل مجتمعة في رفع القدرة الإنتاجية الكلية للنفط الخام الليبي.

أما بالنسبة لتوزيع الإنتاج حسب الشركات المنتجة كما هو مبين بالجدول رقم (20)، لوحظ ارتفاع معدلات انتاج جُل الشركات المنتجة لتساهم في نهاية المطاف إلى ارتفاع معدلات إجمالي الانتاج بنسب متفأوتة.

حيث احتلت شركة الخليج العربي المرتبة الأولى إذ بلغ إنتاجها خلال عام 2017 حوالي 92.1 مليون برميل مسجلة بذلك معدل ارتفاع وصل 18.8% وشكل انتاجها ما نسبته 28.7% من إجمالي الكميات المنتجة، فيما حققت شركة أكاكوس الترتيب الثاني ليرتفع انتاجها ارتفاعاً عالياً ليصل إلى 75.2 مليون برميل عام 2017، مقابل 1.0 مليون برميل

عام 2016، لتشكل 23.4% من إجمالي كميات الانتاج عام 2017، مقابل 0.7% من إجمالي كميات الانتاج لعام 2016، فيما احتلت شركة الواحة على الترتيب الثالث بكميات انتاج بلغت 52.0 مليون برميل، مقارنة بـ 5.7 مليون برميل عام 2016، أما الترتيب الرابع فكان من نصيب شركة مليته للنفط (أيني) ليصل إجمالي إنتاجها إلى 44.4 مليون برميل عام 2017 موزعة على النحو التالي (10.9 مليون برميل مغمورة ، 33.4 مليون برميل يابسة)، مقابل 16.3 مليون برميل عام 2016 موزعة علي النحو التالي (5.3 مليون برميل باليابسة و10.9 مليون برميل بالمنطقة المغمورة)، وكانت نسبة مساهمتها 13.8% من إجمالي الكمية المنتجة، أما شركة سرت فقد حلت في المرتبة الخامسة بقدرة إنتاجية بلغت 17.7 مليون برميل عام 2017، مقابل 17.5 مليون برميل عام 2016، أي بمعدل ارتفاع 1.1%.

في حين بلغت كميات انتاج شركة فنترسهال إلى 11.6 مليون برميل لتشكل ما نسبته 3.6% من أجمالي الكميات المنتجة، أما شركة المبروك (توتال) فقد وصل إنتاجها إلى 11.1 مليون برميل وهو ما يشكل 3.5% من إجمالي الكمية المنتجة، وبلغ إنتاج شركة الزويتينة 4.4 مليون برميل لتساهم هذه الكمية بما نسبته 1.4% من إجمالي كميات الانتاج.

أما فيما يخص نسبة مساهمة المؤسسة الوطنية للنفط في الشركات التشغيلية الواردة بالجدول رقم (21) ونظراً لعدم حدوث أي تغيرات في الاتفاقيات المبرمة، فيلاحظ أن نسب المشاركة في رأس المال والتشغيل لم تتغير بين المؤسسة والشركاء الأجانب واستمرت على النحو التالي: امتلاك المؤسسة لشركتي الخليج العربي وسرت ملكية كاملة، حيث بلغت كل من النسبة التشغيلية والنسبة الرأسمالية للمؤسسة فيهما 100.0%، وبلغت النسبة التشغيلية للمؤسسة في شركة أكاكوس (ريبسول) 88.8%، فيما بلغت النسبة الرأسمالية 50.0%، أما شركات الزويتينة والهروج (فيبا) فقد بلغت النسبة التشغيلية للمؤسسة فيها 88.0%، في حين بلغت النسبة الرأسمالية في كل واحدة منها 50%، أما شركة مليتة للنفط (أيني للنفط) فقد بلغت النسبة التشغيلية للمؤسسة فيها 85.5%، فيما بلغت النسبة الرأسمالية 50%، أما باقي الشركات والمتمثلة في (أو أم في)، مليته للغاز (أيني غاز)، الواحة والمبروك (توتال)، فقد بلغت النسبة التشغيلية للمؤسسة فيها 65%، 60%، 59.2% و50% لكل منها على

التوالي، أما النسبة الرأسمالية فقد بلغت في كل واحدة منها 50%، ما عدا شركة الواحة التى بلغت فيها هذه النسبة 59.2%.

جدول رقم (21) : توزيع إنتاج النفط الخام حسب الشركات

" مليون برميل "

الشركات المنتجة	نسبة مساهمة المؤسسة الوطنية للنفط%		2016		2017	
	تشغيلي	رأسمالي	الكمية	% من الإجمالي	الكمية	% من الإجمالي
الخليج العربي	100.0	100.0	77.5	56.2	92.1	28.7
الواحة	59.2	59.2	5.7	4.1	52.0	16.2
مليتة للنفط (أيني للنفط)	85.5	50.0	16.3	11.8	44.4	13.8
أكاكوس (ريبسول)	88.8	50.0	1.0	0.7	75.2	23.4
فنترسهال	–	–	3.8	2.8	11.6	3.6
سرت	100.0	100.0	17.5	12.8	17.7	5.5
الهروج (فيبا)	88.0	50.0	2.6	1.9	12.1	3.8
الزويتينة	88.0	50.0	1.3	0.9	4.4	1.4
المبروك (توتال)	50.0	50.0	12.2	8.8	11.1	3.5
أو إم في	65.0	50.0	–	–	–	–
المجموع			**137.9**	**100.0**	**320.8**	**100.0**
متوسط الإنتاج اليومي (مليون برميل)			**0.4**		**0.9**	

المصدر : المؤسسة الوطنية للنفط .

- صادرات النفط الخام :

شهدت الصادرات النفطية هي الأخرى تحسناً ملحوظاً خلال عام 2017، لتحقق نسبة نمو بلغت 143% وما مقداره 169.1 مليون برميل، لتصل إلى 287.3 مليون برميل، مقابل 118.2 مليون برميل عام 2016، ويعزى هذا التحسن الحاصل في الصادرات النفطية إلى الارتفاع الذي شهدته كميات الانتاج من النفط الخام الناتجة عن تحسن الظروف الأمنية حول مناطق الحقول والموانئ النفطية، بالأخص منطقة الهلال النفطي والتي تحوي على أكبر الموانئ النفطية والرئيسية في ليبيا.

حيث يلاحظ بالجدول رقم (22) والخاص بتوزيع كمية الصادرات النفطية حسب الشركات المصدرة للنفط خلال عام 2017، استمرار تربع المؤسسة الوطنية للنفط على عرش الشركات المصدرة للنفط لتصل كمية صادراتها إلى 243.2 مليون برميل، لتستحوذ على ما نسبته 84.0% من إجمالي الكميات المصدرة لعام 2017.

والجدول التالي يوضح صادرات النفط حسب الشركات النفطية، ومدى مساهمة كل شركة على حدى إلى إجمالي الكميات المصدرة لعام 2017.

جدول رقم (22) : توزيع صادرات النفط حسب الشركات

" مليون برميل "

الشركات	2016		2017	
	الكمية	% من الإجمالي	الكمية	% من الإجمالي
المؤسسة الوطنية للنفط	100.7	90.5	243.7	84.0
فنترسهال	5.3	4.8	3.8	1.3
مليتة للنفط (أيني للنفط)	1.8	1.6	0	0.0
أو. ام . في	0.3	0.3	3.8	1.3
المبروك (توتال)	2.4	2.1	4.2	1.5
أكاكوس (ريبسول)	0	0.0	3.2	1.1
ساجا	0	0.0	0.3	0.1
هسكى	0	0.0	4.3	1.5
بتروكندا	0.2	0.2	1.4	0.5
أ .أن .أي شمال إفريقيا	0.0	0.0	3.4	1.2
المؤسسة الوطنية للنفط الكورية	0.0	0.0	0.4	0.1
أوكسيدنتال	0.0	0.0	0	0.0
إميرادا	0.0	0.0	0	0.0
ماراثون	0.6	0.5	8.3	2.9
كونكوفيلبس	0	0.0	10.5	3.7
المجموع	**118.2**	**100.0**	**287.3**	**100.0**
متوسط الصادرات اليومي (مليون برميل)	**0.4**		**0.8**	

المصدر : المؤسسة الوطنية للنفط .

- أسعار النفط الخام :

نظراً للتطورات التي شهدها السوق العالمي للنفط خلال عام 2017، فقد ارتفع متوسط أسعار النفط الليبي ليصل إلى 53.15 دولاراً للبرميل، مقابل 41.60 دولار للبرميل في المتوسط عام 2016 بمعدل ارتفاع قدره 27.8%، هذا وقد واستمرت استفادة الخام الليبي من الهامش الذي حققه خام برنت على الأنواع الأخرى من النفط والتي ساهم فيها النقص الملحوظ في امدادات النفط الليبي في السوق العالمي، والجدول رقم (23) يوضح متوسط أسعار النفط الليبي في الاسواق الدولية.

جدول رقم (23) : متوسط الأسعار الدولية لأنواع النفط الخام المحلي

" دولاراً لكل برميل "

نوع الخام	2013	2014	2015	2016	2017
البريقة	108.39	94.45	51.76	43.30	53.67
الزويتينة	108.52	110.42	57.58	44.88	53.24
سرتيكا	108.07	87.74	–	44.67	58.82
السدرة	107.42	86.07	–	47.20	55.13
ابوالطفل	108.27	110.36	60.77	45.22	56.90
السرير	106.87	90.89	54.31	44.97	51.23
مسلة	106.68	92.58	47.67	40.90	61.42
آمنا	107.18	84.14	57.10	47.96	52.54
البوري	107.48	99.49	50.21	38.21	50.45
الشرارة	109.00	98.71	–	–	54.18
الجرف	108.21	96.32	52.00	39.62	52.72
مليتة	109.12	97.18	52.69	–	53.59
الوفاء	–	–	40.66	–	50.16
المتوسط العام	**107.9**	**95.7**	**50.5**	**41.60**	**53.15**

المصدر : المؤسسة الوطنية للنفط .

- إنتاج الغاز الطبيعي :

من خلال البيانات المتوفرة من الجدول رقم (24) والذي يوضح متوسط كميات الانتاج من الغاز الطبيعي، يلاحظ ارتفاع كميات الانتاج خلال عام 2017 لتصل إلى 865.4 مليار قدم مكعب، مقابل 775.9 مليار قدم مكعب عام 2016، أي بمعدل نمو بلغ 11.5 % وما مقداره 89.5 مليار قدم مكعب. وتبعاً لهذا الارتفاع ارتفع متوسط الإنتاج اليومي من 2.126 مليار قدم مكعب خلال عام 2016، إلى 2.370 مليار قدم مكعب خلال عام 2017، أي بمعدل نمو بلغ 11.5%. حيث شكلت نسبة إنتاج الغاز الطبيعي المصاحب من إجمالي الانتاج 23.3%، في حين كانت نسبة انتاج الغاز غير المصاحب إلى إجمالي الانتاج 76.7%.

جدول رقم (24) : المتوسط اليومي والمتوسط السنوي لإنتاج الغاز الطبيعي

السنوات	الإنتاج (مليار قدم مكعب)	
	المتوسط اليومي	المتوسط السنوي
2011	2.052	738.9
2012	2.267	827.5
2013	1.954	713.4
2014	2.033	742.1
2015	2.157	787.4
2016	2.126	775.9
2017	2.370	865.4

المصدر : المؤسسة الوطنية للنفط .

- الإنتاج المحلي من المشتقات النفطية :

شهد عام 2017 ارتفاعاً في الإنتاج المحلي من المشتقات النفطية، حيث تشير البيانات الواردة بالجدول رقم (25) بأن الإنتاج المحلي من المشتقات النفطية قد ارتفع من 3944.8 ألف طن متري خلال عام 2016 ليصل إلى 4693.9 ألف طن متري خلال عام 2017، مسجلا ارتفاعاً قدره 749.1 ألف طن متري، وبنسبة نمو بلغت 19.0%.

جدول رقم (25) : الإنتاج المحلي من المشتقات النفطية

" ألف طن متري "

المشتقات	2015		2016		2017	
	الكمية	% من الإجمالي	الكمية	% من الإجمالي	الكمية	% من الإجمالي
زيت الوقود الثقيل	1796.3	37.2	1854.2	47.0	1705.5	36.3
زيت الغاز (ديزل)	1003.0	26.7	916.8	23.2	1331.9	28.4
نافتا	539.2	14.2	518.2	13.1	666.7	14.2
كيروسين بنوعيه	360.4	10.1	226.1	5.7	477.0	10.2
بنزين بنوعيه	459.0	10.7	399.3	10.1	469.7	10.0
غاز مسال	44.3	1.1	30.2	0.8	43.1	0.9
الإجمالي	**4202.3**	**100.0**	**3944.8**	**100.0**	**4693.9**	**100**

المصدر : المؤسسة الوطنية للنفط .

الإنتاج المحلي من البتروكيمأويات :

شهد الإنتاج المحلي من البتروكيمأويات في عام 2017 انخفاضاً بمقدار 32.7 ألف طن متري ، بنسبة انخفاض قدرها 4.9%، لتصل إلى 634.5 ألف طن متري، مقابل 667.2 ألف طن خلال عام 2016.

جدول رقم (26) : الإنتاج المحلي من البتر وكيمأويات

" ألف طن متري "

المنتجات	2015		2016		2017	
	الكمية	% من الإجمالي	الكمية	% من الإجمالي	الكمية	% من الإجمالي
اليوريا	341.6	39.3	243.7	36.5	257.5	40.6
الميثانول	207.7	23.9	160.2	24.0	129.6	20.4
الأمونيا	320.4	36.8	263.3	39.5	247.4	39.0
الإجمالي	**869.7**	**100.0**	**667.2**	**100.0**	**634.5**	**100.0**

المصدر : المؤسسة الوطنية للنفط .

- الاستهلاك المحلي من المشتقات النفطية :

شهد الاستهلاك المحلي من المشتقات النفطية خلال عام 2017 ارتفاعاً بلغ نسبته 1.1% وما مقداره 99.4 ألف طرن متري، ليصل إلى 8904.5 ألف طن متري خلال 2017، مقابل 8805.1 ألف طن متري خلال عام 2016.

جدول رقم (27) : الاستهلاك المحلي من المشتقات النفطية

" ألف طن متري "

المشتقات	2015		2016		2017	
	الكمية	% من الإجمالي	الكمية	% من الإجمالي	الكمية	% من الإجمالي
الغاز المسال	264.3	2.7	269.3	3.0	277.7	3.1
بنزين 95	3732.4	38.2	3955.1	44.9	3935.9	44.2
كيروسين بنوعيه	181.9	1.9	187.0	2.1	197.8	2.2
وقود الديزل	4217.6	43.2	3078.9	35.0	3375.9	37.9
زيت الوقود الثقيل	1365.5	14.0	1314.8	15.0	1117.2	12.5
بنزين طيران	18	0.2	-	0.0	-	0.0
المجموع	**9761.7**	**100.0**	**8805.1**	**100.0**	**8904.5**	**100**

المصدر : المؤسسة الوطنية للنفط .

ثانياً: المالية العامة

شهد العام المالي 2017 تحسناً أفضل مما كان عليه في عام 2016، حيث بلغ اجمالي الإيرادات المحققة في حدود 22,337.5 مليون دينار، مقابل إيرادات بلغت 8,595.2 مليون دينار خلال عام 2016، محققة بذلك زيادة بلغت 13,742.3 مليون دينار وما نسبته 152.5%، إضافة إلى إيرادات متوقعة تحصيلها تقدر بحوالي 37,560.0 مليون دينار وفق للمادة (2) لقرار المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني رقم (5) بشأن اقرار ترتيبات مالية للعام المالي 2017، فيما بلغت المصروفات العامة نحو 32691.9 مليون دينار، لتسجل الميزانية العامة خلال العام موضوع التقرير عجزاً وصل نحو 10,354.4 مليون دينار.

إن الأوضاع السابق ذكرها جعلت من مصرف ليبيا المركزي ووزارة المالية يواجهان صعوبات كبيرة في تنفيذ جُل التزأمات الدولة الضرورية والتي يتعذر التوقف عن صرفها لارتباطها بحاجيات المواطن، ولتوفير الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية من سلع وخدمات.

- **الموقف التنفيذي للترتيبات المالية للسنة المالية 2017:**

أ- الإيرادات العامة:

وفقاً لبيانات حساب وزارة المالية لدى مصرف ليبيا المركزي بلغ إجمالي الإيرادات المحققة خلال العام موضوع التقرير حوالي 22,337.5 مليون دينار كانت على النحو التالي:

- 19,209.0 مليون دينار من حساب الإيرادات النفطية .
- 2,118.9 مليون دينار من حساب الأيراد العام.
- 845.2 مليون دينار من حساب الضرائب.
- 164.4 مليون دينار من حساب الجمارك.

جدول رقم (27): الإيرادات العامة لعام 2017

" مليون دينار"

البيان	المبالغ المحققة بالدينار
1- صافي الموارد النفطية	19,209.0
2-إيرادات الضرائب	845.2
3-الرسوم الجمركية	164.4
4-الأيراد العام	2,118.9
ـ الاتصالات	404
ـ مبيعات المحروقات المحلية	308.0
ـ أخرى	1,406.9
إجمالي الإيرادات	**22,337.5**

ب-المصروفات العامة:

وفقاً للبيانات الواردة من إدارة العمليات المصرفية بمصرف ليبيا المركزي لسنة 2017، بلغ إجمالي قيمة التفويضات الصادرة لكافة ابواب الميزانية العامة خلال السنة المالية 2017 نحو 32,691.9 مليون دينار، موزعة على النحو التالي.

- **الباب الأول-المهأيا والمرتبات وما في حكمها:** تم تسييل 20,293.3 مليون دينار لدعم الباب الأول.
- **الباب الثاني- نفقات التسيير والتجهيز والتشغيل:** تم تسييل 4,541.0 مليون دينار لدعم الباب الثاني.
- **الباب الثالث- مشروعات وبرامج التنمية:**

تم تسييل 1,887.6 مليون دينار لدعم الباب الثالث

- **الباب الرابع- الدعم وموازنة الأسعار:**

تم تسييل 5,970.0 مليون دينار لدعم الباب الرابع منها:

- 3,320.0 مليون دينار دعم للمحروقات.
- 595.0 مليون دينار دعم للكهرباء والانارة العامة.
- 640.1 مليون دينار دعم لجهاز الامداد الطبي.
- 310.0 مليون دينار دعم للنظافة العامة.
- 172.0 مليون دينار دعم لشركة المياة والصرف الصحي.

جدول رقم (28) : المصروفات العامة العامة لعام 2017

" مليون دينار"

الباب	البيان	المبالغ المسيلة لعام 2017
الأول	المرتبات وما في حكمها	20,293.3
الثاني	النفقات التسييرية والتشغيلية	4,541.0
الثالث	مشروعات وبرامج التنمية	1,887.6
الرابع	نفقات الدعم وموازنة الأسعار	5,970.0
	الدين العام	0.0
	المجموع	**32,691.9**

القطاع الخارجي

● **ميزان المدفوعات :**

تشير بيانات ميزان المدفوعات لعام 2017، إلى تأثر الوضع العام لميزان مدفوعات ليبيا بارتفاع الإيرادات النفطية خلال العام نتيجة لارتفاع انتاج وصادرات النفط الخام، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار النفط في الاسواق العالمية مما أدى لحدوث فائض في الميزان الكلي بلغ 3.5 مليار دينار مقابل عجزاً بلغ 9.7 مليار دينار عام 2016 ويرجع الفائض في الميزان الكلي إلى فائض الحساب الجاري الذي بلغ 6.2 مليار دينار مقابل عجز بلغ 6.5 مليار دينار عام 2016 وذلك بسبب فائض الميزان التجاري الذي بلغ نحو11.5 مليار دينار في عام 2017 مقابل عجز بلغ 2.6 مليار دينار في عام 2016 .

وفيما يلي تحليل موجز لأهم بنود ميزان المدفوعات لعام 2017 :

الحساب الجاري :

أظهرت بيانات التدفقات التي نشأت عن المعاملات المتعلقة بالسلع، الخدمات، حساب الدخل والتحويلات الجارية مع العالم الخارجي خلال عام2017، حدوث فائض في الحساب الجاري بلغ 6.2 مليار دينار، ويعزى ذلك للفائض في الميزان التجاري والذي بلغ 11.5 مليار دينار مقابل عجز بلغ 2.6 مليار دينار في عام 2016، على الرغم من ارتفاع العجز في صافي العمليات غير المنظورة (خدمات، دخل والتحويلات الجارية) من 4.0 مليار دينار في عام 2016 إلى 5.9 مليار دينار في عام 2017.

1- الميزان التجاري:

شهد الميزان التجاري لعام 2017 فائض بلغ 11.5 مليار دينار مقابل عجز بلغ 2.6 مليار دينار في عام 2016، نتيجة لارتفاع قيمة الصادرات السلعية من 9.4 مليار دينار في عام 2016 إلى 26.2 مليار دينار في عام 2017، وذلك بسبب ارتفاع قيمة الصادرات النفطية من نحو 8.7 مليار دينار في عام 2016 إلى 24.9 مليار دينار في عام 2017، على الرغم من ارتفاع قيمة الورادات السلعية من 12.0 مليار دينار عام 2016 إلى 14.7 مليار دينار عام 2017.

2- العمليات غير المنظورة :

اظهر صافي العمليات غير المنظورة (خدمات، دخل والتحويلات الجارية) ارتفاع العجز من 4.0 مليار دينار عام 2016 إلى عجز قدره 5.3 مليار دينار عام 2017، ويعزى هذا لارتفاع

العجز في حساب الخدمات ليصل إلى 6.2 مليار دينار في عام 2017، مقابل 3.9 مليار دينار عام 2016، وإلى انخفاض عجز حساب التحويلات الجارية من 1.1 مليار دينار عام 2016، إلى عجز 0.9 مليار دينار عام 2017، في حين حقق حساب الدخل فائض بلغ 1.8 مليار دينار عام 2017، مقابل 1.0 مليار دينار في عام 2016.

الحساب الرأسمالي والمالي :

أسفرت حركة المعاملات الرأسمالية والمالية مع العالم الخارجي في عام 2017، إلى حدوث تدفقات مالية للخارج بلغت 1.5 مليار دينار في عام 2017، مقابل تدفقات للخارج بلغت 1.3 مليار دينار في عام 2016، وتتمثل هذه التدفقات في التحويلات الرأسمالية، وحيازة الأصول غير المنتجة غير المالية، وصافي حركة الاستثمارات المباشرة سواء إلى الداخل أو إلى الخارج، والتغير في وضع المحافظ الاستثمارية، وصافي حركة الاستثمارات الأخرى المتمثلة في الإئتمانات التجارية والقروض الطويلة والقصيرة الأجل والعملة والودائع لدى السلطات النقدية أو المصارف التجارية أو الحكومة العامة أو القطاعات الأخرى.

الميزان الكلي:

حقق الميزان الكلي لميزان مدفوعات ليبيا فائضا لأول مرة منذ عام 2013 بلغ 3.5 مليار دينار مقابل عجز بلغ 9.7 مليار دينار في عام 2016 .

جدول رقم (29) : ميزان المدفوعات

" مليون دينار"

البنود	2014	2015	2016	2017
أ- الحساب الجاري	**-24,172.3**	**-12,713.6**	**-6,540.2**	**6,152.7**
السلع: الصادرات (فوب)	24,511.0	14,996.9	9,402.1	26,221.8
السلع: الواردات (فوب)	38,631.7	22,684.5	12,047.1	14,673.1
الخدمات : دائن	100.6	372.5	118.8	148.7
الخدمات :مدين	**9,469.2**	5,880.0	4,007.4	6,336.2
1-ميزان السلع والخدمات	**-23,489.4**	**-13,195.1**	**-6,533.6**	**5,361.2**
الدخل الأولي : دائن	2,361.1	2,274.3	1,719.0	3,391.5
الدخل الأولي :مدين	1,620.4	633.2	675.1	1,604.5
2-ميزان السلع والخدمات والدخل الأولي	**-22,748.7**	**-11,554.0**	**-5,489.7**	**7,148.2**
الدخل الثانوي : دائن	0.0	0.0	0.0	-50.0
الدخل الثانوي : مدين	1,423.5	1,159.6	1,050.6	945.5
ب- الحساب الرأسمالي	**0**	**0.0**	**0.0**	0.0
الحساب الرأسمالي : دائن	0.0	0.0	0.0	0.0
الحساب الرأسمالي : امدين	0.0	0.0	0.0	0.0
صافي الاقراض (+) / صافي الاقتراض (-) (من الحساب الجاري والرأسمالي)	-24,172.3	-12,713.6	-6,540.2	6,152.7
ج- الحساب المالي	**534.7**	**-3,938.3**	**1,300.3**	**1,521.1**
الاستثمار المباشر : الاصول	-98.6	545.3	610.9	-409.4
الاستثمار المباشر : الخصوم	0	0.0	0.0	0.0
استثمارات الحافظة : الاصول	1,054.0	2,343.5	-2,006.9	357.0
حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار	1,054.0	-2,343.5	-2,006.9	357.0
سندات الدين	0.0	0.0	0.0	0.0
استثمارات الحافظة :الخصوم	0.0	0.0	0.0	0.0
حصص الملكية وأسهم صناديق الاستثمار	0.0	0.0	0.0	0.0
سندات الدين	0.0	0.0	0.0	0.0
المشتقات المالية (عدا الاحتياطيات) وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين:صافي	0.0	0.0	0.0	0.0
المشتقات المالية (عدا الاحتياطيات) وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين:الاصول	0.0	0.0	0.0	0.0
المشتقات المالية (عدا الاحتياطيات) وخيارات الاكتتاب الممنوحة للموظفين:الخصوم	0.0	0.0	0.0	0.0

تابع

البنود	2014	2015	2016	2017
الاستثمارات الاخرى : الاصول	406.3-	5,736.5	2,269.5	2,032.2
الاسهم الاخرى	0.0	0.0	0.0	0.0
سندات الدين الاخرى	406.3-	5,736.5	2,269.5	2,032.2
المصرف المركزي	0.0	0.0	695-	1,390.0-
شركات تلقي الودائع عدا المصرف المركزي	3,464.2-	3,773.6	67.1	912
الحكومة العامة	3,057.9	2,221.4	2,897.3	2,510.0
القطاعات الاخرى	0.0	552.3	0.0	0.0
الشركات المالية الاخرى	0.0	0.0	0.0	0.0
الشركات الغير المالية والاسر المعيشية	0.0	0.0	0.0	0.0
الاستثمارات الاخرى : الخصوم	14.5	33.4-	426.9-	458.7
الاسهم الاخرى	0.0	0.0	0.0	0.0
وحدة حقوق السحب الخاصة	0.0	0.0	0.0	0.0
سندات الدين الاخرى	14.5	33.4-	426.9-	458.7
المصرف المركزي	0.0	1-	0.0	0.0
شركات تلقي الودائع عدا المصرف المركزي	18.5	20.6-	127.9	458.7
الحكومة العامة	4.1-	12.8-	554.7-	0
القطاعات الاخرى	0.0	0.0	0.0	0.0
الشركات المالية الاخرى	0.0	0.0	0.0	0.0
الشركات الغير المالية والاسر المعيشية	0.0	0.0	0.0	0.0
د-صافي السهو والخطأ	**2,697.5-**	**287.1**	**1,894.0-**	**1,098.4-**
هـ-الاصول الاحتياطية	**27,404.4-**	**16,364.8-**	**9,735.0-**	**3,533.2**

التجارة الخارجية

يعتبر قطاع التجارة الخارجية ذو أهمية بالغة بالنسبة للاقتصادات المتقدمة والنامية على حد سواء، حيث يعد خير وسيلة لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة وتوفير مستلزمات التشغيل اللازمة للعملية الانتاجية، وتدفقات رؤوس الأموال .

وفيما يلي تحليل لأهم مؤشرات التجارة الخارجية في الاقتصاد الوطني خلال عام 2017:-

أولا: حجم التبادل التجاري:-

سجل حجم التبادل التجاري (صادرات + واردات) بين ليبيا والعالم الخارجي خلال عام 2017، إرتفاعاً ملحوظاً بلغ 12,669.6 مليون دينار وما نسبته 45.1%، ليصل إلى 40,772.8 مليون دينار، مقابل 28,103.2 مليون دينار خلال عام 2016. ويعود هذا الإرتفاع في حجم التجارة أساساً إلى النمو الكبير في حجم الصادرات والتي بلغت ما نسبته 105.8%، بسبب ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية ، التي تزامنت مع ارتفاع كميات الانتاج المحلي من النفط الخام، كما سجلت الواردات تراجعاً بلغ 11.7%.

جدول رقم (30) : حجم التجارة الخارجية خلال الفترة (2016-2017)

" مليون دينار"

البند	2016	2017	مقدار التغير	نسبة التغير
الصادرات*	13,579.4	27,950.9	14,371.5	105.8
الواردات*	14,523.8	12,821.9	1,701.9-	11.7-
حجم التجارة الخارجية	**28,103.2**	**40,772.8**	**12,669.6**	**45.1**

*المصدر: مصلحة الإحصاء والتعداد – وزارة التخطيط

شكل (5) : حجم التجارة الخارجية و الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2016-2017)

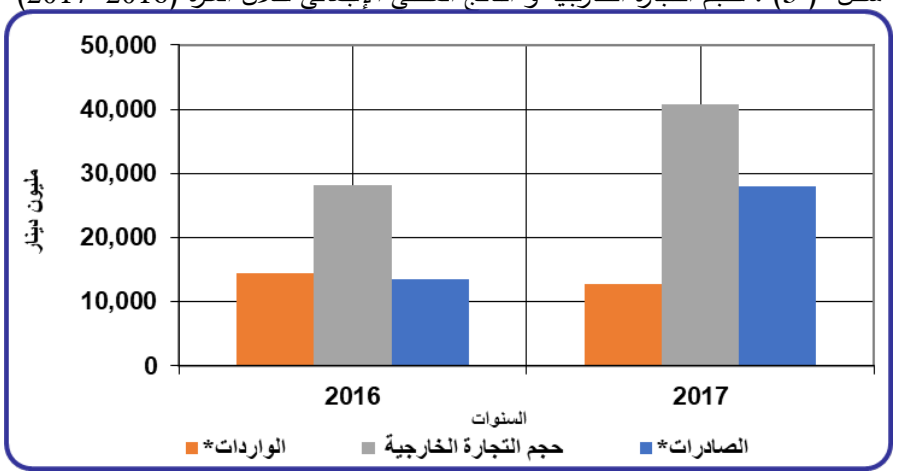

ثانياً: الصادرات :-

يعتمد الاقتصاد الوطني بشكل كبير على مورد طبيعي ناضب وهو النفط كمصدر أساسي للدخل والذي بدوره يتأثر بظروف الأسواق العالمية للنفط حيث شكلت الصادرات النفطية لعام 2017 مانسبته 89.1% من اجمالي الصادرات، مما قد يعرض الاقتصاد الوطني إلى صدمات عنيفة نتيجة التغيرات الكبيرة والمفاجئة في أسواق النفط الدولية.

فمن خلال البيانات المتاحة الواردة بالجدول رقم (30) يلاحظ الارتفاع الملحوظ في الصادرات الوطنية للعام موضوع التقرير والبالغ نحو 14,371.5 مليون دينار وما نسبته 105.8% لتصل إلى 27,950.9 مليون دينار، مقابل 13,579.4 مليون دينار خلال عام 2016، وذلك بفعل التغيرات التي صاحبت أسواق النفط الدولية منذ عام 2017، المتمثلة في إرتفاع أسعار النفط مصحوبة بزيادة في الكميات المنتجة من النفط الخام الأمر الذي أدى إلى ارتفاع قيمة الصادرات.

التركيب السلعي للصادرات :

يتضح من البيانات بالجدول رقم (31) مدى استحواذ صادرات الوقود المعدنية والمحروقات والمواد المتصلة بها على النصيب الأوفر من إجمالي الصادرات خلال عام 2017، لتصل إلى نحو 24,910.7 مليون دينار، مشكّلة بذلك ما نسبته 89.1% من اجمالي الصادرات . وجاءت صادرات السلع غير المصنفة على أساس النوع في المرتبة الثانية من حيث أهميتها النسبية لتشكل 8.4% من اجمالي الصادرات، فيما لم تشكل باقي السلع المصدرة سوى 2.5% من إجمالي الصادرات. الأمر الذي يبين عدم تنوع الصادرات الوطنية نتيجة ضعف هيكل الانتاج المحلي واعتماده على صادرات النفط الخام، وهو ما يجعل الاقتصاد عرضة لتقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية.

التوزيع الجغرافي للصادرات:

أظهرت البيانات المتعلقة بالتوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية الواردة بالجدول رقم (32) الأهمية النسبية العالية التي تحظى بها الصادرات الليبية لدول الاتحاد الأوروبي، إذ شكلت مانسبة 67.9% من اجمالي الصادرات خلال العام موضوع التقرير، لتصل إلى 18,983.8 مليون دينار ويعود سبب ارتفاع الأهمية النسبية للصادرات الوطنية لدول

الاتحاد الأوروبي (منطقة اليورو) إلى خصائص اقتصادات هذه البلدان على اعتبارها بلدان صناعية تعتمد بدرجة كبيرة على النفط الخام

فيما شكلت الصادرات للبلدان الاسيوية واقطار جامعة الدول العربية ما نسبته 16.0% و9.4% من اجمالي الصادرات الوطنية، لتبلغ 4,475.8 مليون دينار و2626.2 مليون دينار على التوالي .

جدول رقم (31): التركيب السلعي للصادرات(2016–2017)

" مليون دينار"

اقسام السلع	2016	2017	الاهمية النسبية
مواد غذائية وحيوانات حية	46.7	67.4	0.2
مشروبات وتبغ	0.03	0.3	0.0
مواد خام غير صالحة للأكل باستثناء الوقود	221.2	348.7	1.3
مواد الوقود المعدنية والمحروقات والمواد المتصلة بها	8,991.9	24,910.7	89.1
زيوت وشحوم حيوانية ونباتية	0.1	0.1	0.0
مواد كيمأوية	177.3	109.9	0.4
مصنوعات صنفت على اساس المواد التي صنعت منها	121.7	145.7	0.5
الات ومعدات نقل	21.1	25.5	0.1
مصنوعات مختلفة	8.1	6.0	0.0
سلع غير مصنفة على اساس النوع	3,991.1	2,336.6	8.4
المجموع	**13,579.4**	**27,950.9**	**100.0**

*المصدر: مصلحة الإحصاء والتعداد – وزارة التخطيط.

جدول رقم (32) : التوزيع الجغرافي للصادرات (2016– 2017)

" مليون دينار"

المنطقة	2016	النسبة من اجمالى الصادرات (%)	2017	النسبة من اجمالى الصادرات (%)
مجموعة دول الاتحاد الأوربى	6,914.3	50.9	18,983.8	67.9
أقطار جامعة الدول العربية	4,132.1	30.4	2,626.2	9.4
دول اسيوية	1,993.3	14.7	4,475.8	16.0
دول أوربية أخرى	138.7	1.0	381.8	1.4
بلدان إفريقية	5.7	0.0	4.0	0.0
دول شمال ووسط وجنوب أمريكا	392.4	2.9	1447.8	5.2
أستراليا ونيوزيلندا	0.0	0.0	31.6	0.1
مجموع الصادرات	**13579.4**	**100.0**	**27950.9**	**100.0**

*المصدر: مصلحة الإحصاء والتعداد – وزارة التخطيط.

شكل (6) : التوزيع الجغرافي والتركيب السلعي للصادرات لعام 2017

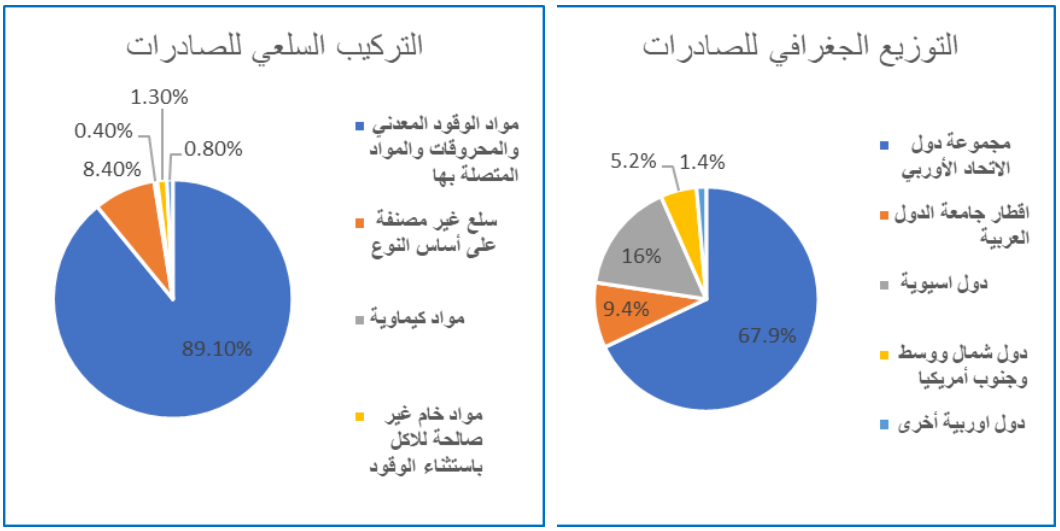

ثالثاً: الواردات:-

يعتمد السوق المحلي في تلبية احتياجات كافة القطاعات والافراد من السلع الاستهلاكية و الراسمالية كالآلات والمعدات والمواد الخام والسلع الوسيطة اللازمة للعملية الانتاجية، على الأسواق الخارجية.

هذا وقد بلغت الواردات خلال العام موضوع التقرير نحو 12,821.9 مليون دينار مقابل 14,523.8 مليون دينار عام 2016، مسجلة بذلك انخفاضاً بلغ 1,701.9 مليون دينار وما نسبته 11.7% .

التركيب السلعي للواردات:

احتلت واردات المواد الغذائية والحيوانات الحية المرتبة الأولى من اجمالي الواردات خلال عام 2017، حيث شكلت 25.0% من اجمالي الواردات فيما احتلت واردات الالات ومعدات النقل المرتبة الثانية من حيث الأهمية النسبية لتشكل 18.1% . وهذا يدل على مدى ضعف الانتاج المحلي وعجز السوق المحلي في توفير العديد من السلع والخدمات التي يحتاجها الأفراد مما يؤدي ذلك إلى زيادة الطلب على النقد الأجنبي في ظل محدودية المعروض منه الأمر الذي قد يؤدي إلى خلل سوق الصرف الاجنبي، ومن ثم تدهور سعر الصرف.

وجاءت واردات كل من مواد الوقود المعدنية والمحروقات والمواد المتصلة بها والمصنوعات المختلفة ومصنوعات صنفت على أساس المواد التي صنعت منها في المرتبة الموالية مشكلة بذلك ما نسبته 17.0% ، 12.0% و10.6% من اجمالي الواردات على التوالي.فيما شكلت واردات المواد الكيمأوية ، المشروبات والتبغ ، الزيوت والشحوم الحيوانية والنباتية ما نسبته 8.8% و4.3% و2.1% من اجمالي الواردات على التوالي، فيما لم تتعدى الواردات الأخرى نسبة 2.1% من اجمالي الواردات.

التوزيع الجغرافي للواردات:

تعد بلدان الاتحاد الأوربي المصدر الرئيسي لواردات ليبيا حيث بلغت أهميتها النسبية 44.6% من اجمالي الواردات خلال عام 2017 لتصل إلى 5,718.0 مليون دينار، ويعود ذلك إلى الجوار الجغرافي الذي يلعب دوراً رئيسياً في زيادة حجم المبادلات التجارية بين ليبيا ودول منطقة اليورو ، فيما شكلت الدول الاسيوية واقطار جامعة الدول العربية و الدول الأوروبية الأخرى ما نسبته 27.4% و18.5%و 5.2% من اجمالي الواردات لنفس الفترة على التوالي .وتشير البيانات إلى ضعف المبادلات التجارية بين ليبيا ودول شمال ووسط وجنوب أمريكيا وأستراليا ونيوزيلندا حيث لم تتعدى نسبة 3.9% و 0.3% من اجمالي الواردات خلال عام 2017 .

جدول رقم (33): التركيب السلعي للواردات (2016– 2017)

" بالمليون دينار"

اقسام السلع	2016	2017	الاهمية النسبية
مواد غذائية وحيوانات حية	4,123.6	3,208.6	25.0
مشروبات وتبغ	255.0	546.3	4.3
مواد خام غير صالحة للأكل باستثناء الوقود	199.9	212.8	1.7
مواد الوقود المعدنية والمحروقات والمواد المتصلة بها	1,521.5	2,185.3	17.0
زيوت وشحوم حيوانية ونباتية	388.7	268.9	2.1
مواد كيمأوية	1,217.0	1,126.0	8.8
مصنوعات صنفت على اساس المواد التي صنعت منها	1,602.7	1,353.1	10.6
الات ومعدات نقل	3,390.6	2,326.2	18.1
مصنوعات مختلفة	1,729.3	1,541.1	12.0
سلع غير مصنفة على اساس النوع	95.8	53.5	0.4
المجموع	**14,523.8**	**12,821.9**	**100.0**

*المصدر: مصلحة الإحصاء والتعداد – وزارة التخطيط.

جدول رقم (34) : التوزيع الجغرافي للواردات (2016 – 2017)

" بالمليون دينار "

المنطقة	2016	النسبة من اجمالي الواردات (%)	2017	النسبة من اجمالي الواردات (%)
مجموعة دول الاتحاد الأوربي	5,519.8	38.0	5,718.0	44.6
أقطار جامعة الدول العربية	3,095.8	21.3	2,378.0	18.5
دول اسيوية	4,460.9	30.7	3,515.3	27.4
دول أوربية أخرى	779.3	5.4	665.7	5.2
بلدان إفريقية	12.8	0.1	7.9	0.1
دول شمال ووسط وجنوب أمريكا	592.4	4.1	493.8	3.9
أستراليا ونيوزيلندا	62.7	0.4	43.2	0.3
مجموع الواردات	**14523.8**	**100.0**	**12,821.9**	**100.0**

*المصدر: مصلحة الإحصاء والتعداد – وزارة التخطيط.

شكل (7) : التوزيع الجغرافي والتركيب السلعي للواردات لعام 2017

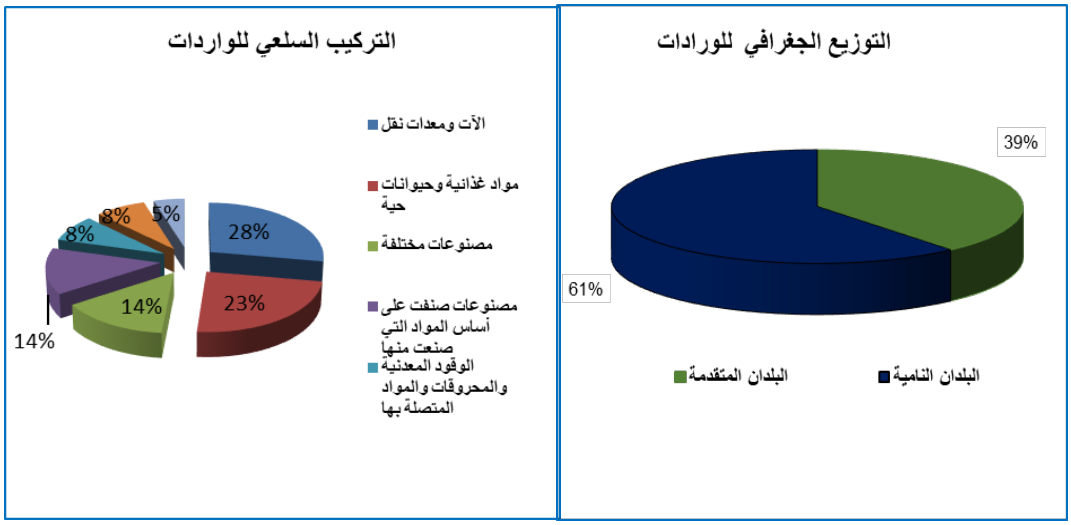

التطورات النقدية

1. القاعدة النقدية:

شهدت القاعدة النقدية خلال عام 2017 زيادة نسبتها 15.8%، وما مقداره 8.6 مليار دينار، أي انها ارتفعت من 54.6 مليار دينار في نهاية عام 2016 إلى 63.2 مليار دينار في نهاية عام 2017، وترجع هذه الزيادة إلى التغير الذي طرأ على مكونات القاعدة النقدية وتشمل كل من النقد بخزائن المصارف، والنقد لدى الجمهور، ودائع المصارف التجارية تحت الطلب لدى مصرف ليبيا المركزي وودائع المؤسسات العامة لدى مصرف ليبيا المركزي، حيث شهدت النقدية لدى الجمهور ارتفاعاً بنسبة 13.9%، حيث ارتفعت من 27,103.2 مليون دينار في نهاية عام 2016 إلى 30,865.2 مليون دينار في نهاية عام 2017، كما ارتفعت الودائع تحت الطلب للمصارف التجارية لدى مصرف ليبيا المركزي وهي المكون الأساسي للقاعدة النقدية (رصيد الاحتياطي النقدي الإلزامي لدى مصرف ليبيا المركزي، ورصيد حساب المقاصة) من نحو 24,779.5 مليون دينار في نهاية عام 2016 إلى 30,267.8 مليون دينار في نهاية عام 2017، بنسبة 22.1%، أو ما مقداره 5,488.3 مليون دينار، في حين انخفضت العملة بخزائن المصارف التجارية من 594.7 مليون دينار في نهاية عام 2016 إلى 537.8 مليون دينار في نهاية عام 2017، أي بنسبة 9.6%.

أما فيما يتعلق بودائع المؤسسات العامة لدى مصرف ليبيا المركزي، فقد انخفضت من 2,120.2 مليون دينار في نهاية عام 2016 إلى 1,529.1 مليون دينار في نهاية عام 2017، أي بنحو 591.1 مليون دينار، وما نسبته 27.9%.

العوامل المؤثرة في القاعدة النقدية:

بتحليل العوامل المؤثرة في القاعدة النقدية، فقد كان لصافي الأصول الأجنبية أثر توسعي على القاعدة النقدية، حيث ارتفعت بنحو 5,478.2 مليون دينار، وما نسبته 5.4%، كذلك كان لصافي الأصول المحلية أثر توسعي على هذه القاعدة أي بزيادة قدرها 3,124.1 مليون دينار، أو ما نسبته 6.8% في نهاية عام 2017، كما يتضح من الجدول رقم (35).

جدول رقم (35): القاعدة النقدية والعوامل المؤثرة فيها

"مليون دينار"

البيان	2016	2017	مقدار التغير	نسبة التغير
القاعدة النقدية :-	**54,597.6**	**63,199.9**	**8,602.3**	**15.8**
1- العملة المصدرة للتداول:	**27,679.9**	**31,403.0**	**3,723.1**	**13.5**
- بخزائن المصارف	594.7	537.8	56.9-	9.6-
- لدى الجمهور	27,103.2	30,865.2	3,762.0	13.9
2- ودائع تحت الطلب للمصارف التجارية لدى مصرف ليبيا المركزي	**24,779.5**	**30,267.8**	**5,488.3**	**22.1**
3- ودائع تحت الطلب للمؤسسات والشركات العامة	**2,120.2**	**1,529.1**	**591.1-**	**27.9-**
العوامل المؤثرة في القاعدة النقدية:-	**54,597.6**	**63,199.9**	**8,602.3**	**15.8**
1- صافي الأصول الأجنبية	**100,876.9**	**106,355.1**	**5,478.2**	**5.4**
2- صافي الأصول المحلية:	**(46,279.3)**	**(43,155.2)**	**3,124.1**	**6.8-**
- الخزانة العامة	(2,980.4)	7,844.4	10,824.8	363.2-
- القطاعات الأخرى	0.0	0.0	0.0	0.0
- المصارف التجارية	0.0	0.0	0.0	0.0
- صافي البنود الأخرى	(43,298.9)	(50,999.6)	7,700.7-	17.8

شكل رقم (8) القاعدة النقدية

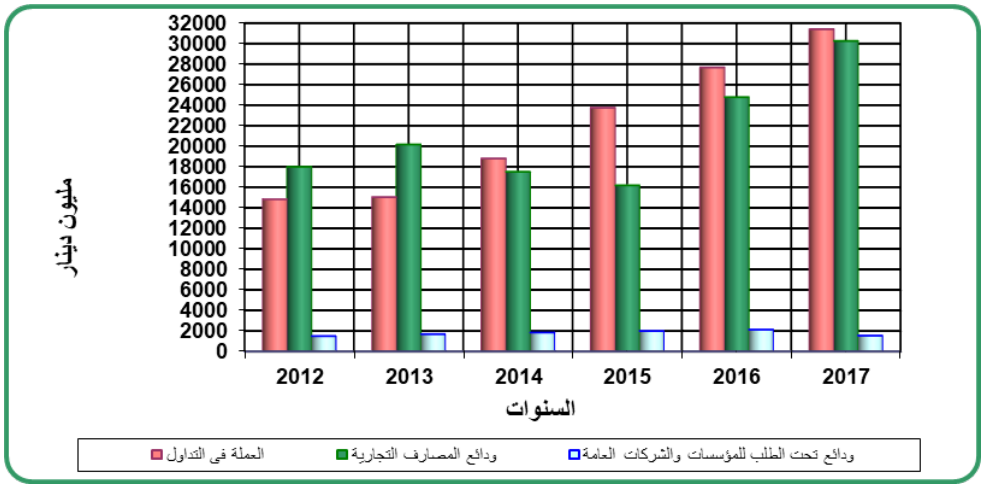

2. عرض النقود:

شهد عرض النقود بالمفهوم الواسع ($ع_2$) أو ما يعرف بالسيولة المحلية في نهاية عام 2017، ارتفاعاً بنحو 15,017.8 مليون دينار، أو ما نسبته 15.6% ليصل إلى 111,338.7 مليون دينار، مقابل 96,320.9 مليون دينار في نهاية عام 2016.

وقد تركزت الزيادة الحاصلة في اجمالي عرض النقود ($ع_2$) من خلال عرض النقود بالمفهوم الضيق ($ع_1$)الذي ازداد بنحو 14,480.1 مليون دينار، أو ما نسبته 15.3% ليصل في نهاية عام 2017 إلى 109,089.1 مليون دينار، مقابل 94,609.0 مليون دينار في نهاية عام 2016، وبالنظر إلى التغير في مكونات ($ع_1$) يلاحظ أن العملة خارج المصارف إرتفعت من 27,103.2 مليون دينار إلى 30,865.2 مليون دينار أي ما مقداره 3,762.0 مليون دينار وبنسبة بلغت 13.9% في نهاية عام 2017، كما إرتفعت الودائع تحت الطلب من 67,505.8 مليون دينار في نهاية عام 2016 إلى 78,223.9 مليون دينار في نهاية عام 2017، أي بنسبة 15.9%، وما مقداره 10,718.1 مليون دينار، وقد شكلت الودائع تحت الطلب ما نسبته 71.7% من عرض النقود ($ع_1$) في حين شكل النقد المتداول خارج المصارف نسبة 28.3%. أما رصيد شبه النقود فقد ارتفع بنحو 537.7 مليون دينار، وما نسبته 31.4% ليصل إلى 2,249.6 مليون دينار خلال عام 2017، مقابل 1,711.9 مليون دينار في نهاية عام 2016.

وتجدر الإشارة إلى أن نسبة العملة خارج المصارف إلى عرض النقود ($ع_1$) انخفضت من 28.6% في نهاية عام 2016 إلى 28.3% في نهاية عام 2017، كما انخفضت نسبة العملة خارج المصارف إلى عرض النقود ($ع_2$) من 28.1% في نهاية عام 2016 إلى 27.7% في نهاية عام 2017.

وقد بلغ مضاعف النقود لعام 2017 بالنسبة إلى($ع_1$) نحو 1.73 مرة، في حين بلغ هذا المضاعف بالنسبة إلى ($ع_2$) نحو 1.76 مرة.

العوامل المؤثرة في عرض النقود:

يلاحظ أن صافي الأصول الأجنبية الذي ارتفع بنسبة 2.3%، أو ما مقداره 2,485.7 مليون دينار وكذلك ارتفاع صافي الائتمان المحلي الذي ارتفع بمقدار 8,259.2 مليون دينار، أي بنسبة 97.3% في نهاية عام 2017، كان لهما أثر توسعي على عرض النقود، سبب ارتفاع صافي الائتمان المحلي وعلاقته بعجز الميزانية، في حين كان لصافي البنود الأخرى الذي انخفض بنسبة 22.1%، كان له أثر انكماشي على عرض النقود.

جدول رقم (36): عرض النقود والعوامل المؤثرة فيه

" مليون دينار"

البيان	2016	2017	مقدار التغير	نسبة التغير
1.عرض النقود (ع1):	**94,609.0**	**109,089.1**	**14,480.1**	**15.3**
– العملة خارج المصارف	27,103.2	30,865.2	3,762.0	13.9
– ودائع تحت الطلب	67,505.8	78,223.9	10,718.1	15.9
2. شبه النقود:	**1,711.9**	**2,249.6**	**537.7**	**31.4**
3. السيولة المحلية (ع2) = (1+2)	**96,320.9**	**111,338.7**	**15,017.8**	**15.6**
العوامل المؤثرة في السيولة المحلية:	**96,320.9**	**111,338.7**	**15,017.8**	**15.6**
1.صافي الأصول الأجنبية	**107,151.0**	**109,636.7**	**2,485.7**	**2.3**
2.الائتمان المحلى:	**8,487.8**	**16,747.0**	**8,259.2**	**97.3**
أ. الخزانة العامة (صافي):	(1,1081.1)	(1,515.2)	9,565.9	86.3–
– المصرف المركزي	(2,980.4)	7,844.4	10,824.8	363.2–
– المصارف التجارية	(8,100.7)	(9,359.6)	1,258.9–	15.5
ب. المطلوبات على القطاعات الأخرى	19,568.9	18,262.2	1,306.7–	6.7–
3. صافي البنود الأخرى	**(19,317.9)**	**(15,045.0)**	**4,272.9**	**22.1–**

شكل رقم (9) عرض النقود

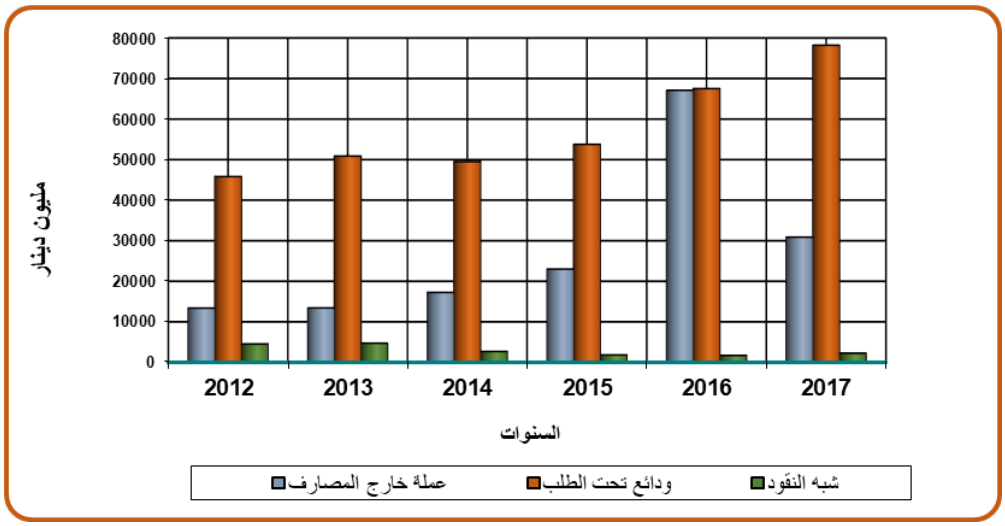

3. سعر صرف الدينار الليبي:

استمر نظام الصرف المطبق في ليبيا على ما هو عليه، حيث يتبع نظام سعر الصرف الثابت، من خلال تثبيت القيمة التعادلية للدينار الليبي مقومة بحقوق السحب الخاصة عند

0.5175 وحدة حقوق سحب خاصة لكل دينار. وعلى هذا الاساس تأثر سعر صرف الدينار الليبي بالتغيرات التي طرأت على أسعار صرف العملات الأجنبية وفقاً للوزن الذي تحظى به ضمن سلة العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاصة، حيث ارتفعت قيمة الدينار الليبي أمام الدولار الأمريكي بنسبة 5.9% في نهاية عام 2017، أي ارتفع من 1.4415 ديناراً لكل دولار في نهاية عام 2016 إلى 1.3562 ديناراً لكل دولار في نهاية عام 2017، كما ارتفع أيضاً أمام الفرنك السويسري بنسبة 1.0%، أي من 1.4055 لكل فرنك في نهاية عام 2016 ليصل إلى 1.3920 ديناراً لكل فرنك في نهاية عام 2017، وارتفع أيضاً أمام الين الياباني بنسبة 2.6% في نهاية عام 2017، في حين انخفضت قيمة الدينار الليبي أمام اليورو بنسبة 8.0%، أي انخفض من 1.5076 ديناراً لكل يورو في نهاية عام 2016 إلى 1.6281 ديناراً لكل يورو في نهاية عام 2017، كذلك انخفض سعر صرف الدينار الليبي أمام الجنيه الإسترليني بنسبة 3.8%، ليصل إلى 1.8327 ديناراً لكل جنيه إسترليني في نهاية عام 2017، مقابل 1.7654 ديناراً لكل جنيه إسترليني في نهاية عام 2016 وانخفض أمام الأيوان الصيني بنسبة 0.5%، ليصل إلى 0.2084 ديناراً لكل أيوان صيني في نهاية عام 2017. والجدول التالي يوضح تطور سعر صرف الدينار الليبي مقابل بعض العملات الرئيسة الدولية.

جدول رقم (37) : أسعار صرف الدينار الليبي مقابل أهم العملات الرئيسة

" دينار ليبي لكل وحدة"

العملات	2016	2017	نسبة التغير
دولار أمريكي	1.4415	1.3562	-5.9
يورو	1.5076	1.6281	8.0
جنيه إسترليني	1.7654	1.8327	3.8
فرنك سويسري	1.4055	1.3920	-1.0
ين ياباني (100 ين)	1.2358	1.2034	-2.6
الأيوان الصيني	0.2073	0.2084	0.5

مصرف ليبيا المركزي

أظهر إجمالي المركز المالي لمصرف ليبيا المركزي في نهاية عام 2017 (عدا الحسابات النظامية)، ارتفاعاً قدره 16.7 مليار دينار، أو ما نسبته 10.4%، ليبلغ نحو 177.1 مليار دينار، مقابل 160.4 مليار دينار في نهاية عام 2016، وفيما يلي تحليل لأهم بنود المركز المالي للمصرف (أصول وخصوم).

أولاً – الأصول:

1. أصول إصدار العملة:

سجلت أصول إصدار العملة ارتفاعاً بنحو 3.7 مليار دينار، أو ما نسبته 13.4% لتصل في نهاية عام 2017 إلى 31.4 مليار دينار، مقابل 27.7 مليار دينار في نهاية عام 2016، وفيما يتعلق بغطاء العملة المصدرة للتدأول فقد شكل بند سندات وأذونات خزانة أجنبية وعملات اجنبية ما نسبته 99.9% من إجمالي أصول إصدار العملة، في حين ظل رصيد الذهب النقدي كما هو عليه في نهاية عام 2016 بنحو 46.9 مليون دينار، مشكلاً ما نسبته 0.2% من إجمالي أصول إصدار العملة.

2. أصول العمليات المصرفية:

بلغ إجمالي أصول العمليات المصرفية في نهاية عام 2017 نحو 145.7 مليار دينار، مقابل 132.7 مليار دينار في نهاية عام 2016، مسجلاً ارتفاعاً بمقدار 13.0 مليار دينار، أي ما نسبته 9.8 %. وفيما يلي تحليل لأهم البنود المكونة لأصول العمليات المصرفية:

- **سندات وأذونات خزانة أجنبية وأرصدة بعملات قابلة للتحويل:**

بلغ رصيد سندات وأذونات خزانة أجنبية وأرصدة بعملات قابلة للتحويل لدى مصرف ليبيا المركزي في نهاية عام 2017 نحو 65.8 مليار دينار، مقابل نحو 62.8 مليار دينار في نهاية عام 2016، مسجلاً ارتفاعاً قدره 3.0 مليار دينار، أو ما نسبته 4.8 %. ويعزى هذا الاتفاع إلى التحسن الملحوظ في إيرادات النقد الاجنبي.

- **المساهمات والاستثمارات المحلية:**

لم يطرأ أي تغير على رصيد المساهمات والاستثمارات المحلية في نهاية عام 2017 ليبقى كما هو عليه في نهاية عام 2016 والبالغ 3.0 مليار دينار.

- **المساهمات والاستثمارات الأجنبية:**

انخفض رصيد المساهمات والاستثمارات الأجنبية في نهاية عام 2017 بنحو 1.5 مليار دينار، أو ما نسبته 9.1 % ليصل إلى 14.7 مليار دينار، مقابل 16.2 مليار دينار في نهاية عام 2016.

- **قروض وسلفيات الخزانة العامة:**

بلغ رصيد السلف الممنوحة للخزانة العامة في نهاية عام 2017 نحو 57.8 مليار دينار، مقابل 46.6 مليار دينار في نهاية عام 2016، مظهرا زيادة قدرها 11.3 مليار دينار، أو ما نسبته 24.2 %، ويعزى هذا الارتفاع إلى العجز المحقق في الميزانية العامة لعام 2017، بالاضافة إلى عدم تسوية رصيد الترتيبات المالية بين مصرف ليبيا المركزي ووزارة المالية في عام 2016.

- **الأصول الأخرى:**

بلغ رصيد الأصول الأخرى في نهاية عام 2017 نحو 4.3 مليار دينار، مقابل 4.1 مليار دينار في نهاية عام 2016، مظهراً ارتفاعاً قدره 207.0 مليون دينار، أو ما نسبته 5.0%.

ثانياً- الخصوم:

1. خصوم إصدار العملة:

سجل رصيد العملة المصدرة للتداول في نهاية عام 2017 ارتفاعاً بلغ 3.7 مليار دينار أو ما نسبته 13.4%، ليصل إلى نحو 31.4 مليار دينار، مقابل 27.7 مليار دينار في نهاية عام 2016.

2. خصوم العمليات المصرفية:

- **الودائع (الحسابات الجارية):**

سجل الرصيد الإجمالي للخصوم الايداعية لدى مصرف ليبيا المركزي في نهاية عام 2017 ارتفاعاً قدره 13.9 مليار دينار ليصل إلى 112.9 مليار دينار، مقابل 99.0 مليار دينار

في نهاية عام 2016، حيث ارتفع رصيد ودائع الخزانة العامة بنحو 958.1 مليون دينار أي مانسبته 26.6 %، ليصل في نهاية عام 2017 إلى 4.6 مليار دينار، مقابل 3.6 مليار دينار في نهاية عام 2016، بينما انخفض رصيد المجالس المحلية بنحو 93.4 مليون دينار، أي ما نسبته 3.5% ليصل إلى 2.6 مليار دينار في نهاية عام 2017، مقابل 2.7 مليار دينار في نهاية عام 2016، في حين ارتفع رصيد ودائع المصارف التجارية والمصارف المتخصصة بنحو 13.6 مليار دينار، أو ما نسبته 23.0 % ليصل في نهاية عام 2017 إلى نحو 72.7 مليار دينار، مقابل 59.1 مليار دينار في نهاية عام 2016، كذلك ارتفع رصيد ودائع مؤسسات وأجهزة عامة بنحو 255.7 مليون دينار، أي ما نسبته 0.9 %، ليصل إلى 27.5 مليار دينار في نهاية عام 2017، مقابل 27.2 مليار دينار في نهاية عام 2016، في حين انخفض رصيد حسابات متنوعة بنحو 813.1 مليون دينار، أي ما نسبته 12.8 % ليصل إلى 5.5 مليار دينار في نهاية عام 2017 ، مقابل 6.3 مليار دينار في نهاية عام 2016، كما انخفض رصيد حسابات مصارف خارجية بنحو 661.4 مليون دينار أي ما نسبته 42.0 % ليصل إلى 913.4 مليون دينار في نهاية عام 2017، مقابل 1.6 مليار دينار في نهاية عام 2016.

- رأس المال والاحتياطي العام:

لم يطرأ أي تغير على رصيد رأس المال والاحتياطي العام لمصرف ليبيا المركزي ليبقى كما هو عليه في نهاية عام 2016 والبالغ 1,500.0 مليون دينار.

- الاحتياطيات والمخصصات الأخرى:

سجل بند الاحتياطيات والمخصصات انخفاضاً بلغ 1.5 مليار دينار، أي ما نسبته 15.7%، ليصل إلى نحو 8.0 مليار دينار في نهاية عام 2017، مقابل 9.5 مليار دينار في نهاية عام 2016.

- الخصوم الأخرى:

سجل بند الخصوم الأخرى ارتفاعاً قدره 1.3 مليار دينار، أو ما نسبته 6.0% ليصل في نهاية عام 2017 إلى نحو 22.4 مليار دينار، مقابل 21.1 مليار دينار في نهاية عام 2016.

والجدول رقم (38) يوضح تطور بنود أصول وخصوم مصرف ليبيا المركزي والتغيرات التي طرأت عليها.

جدول رقم (38) : أصول وخصوم مصرف ليبيا المركزي

"مليون دينار"

البيان	2016	2017	مقدار التغير	نسبة التغير%
الأصول				
أولا: أصول إصدار العملة:-	**27,701.8**	**31,404.8**	**3,703.0**	**13.4**
1- سندات وأذونات خزانة أجنبية وعملات أجنبية	27,654.9	31,357.9	3,703.0	13.4
2- ذهب نقدي	46.9	46.9	0.0	0.0
ثانياً: أصول العمليات المصرفية:-	**132,686.9**	**145,703.9**	**1,3017**	**9.8**
1- سندات وأذونات خزانة أجنبية وعملات أجنبية	62,818.4	6,5816	2,997.6	4.8
2- المساهمات والاستثمارات المحلية	3,029.4	3,029.4	0.0	0.0
3- المساهمات والاستثمارات الأجنبية	16,151.6	14,673.9	-1,477.7	-9.1
4- الدين العام الممنوح للخزانة العامة:	46,559.3	57,849.4	11,290.1	24.2
- سندات وأذونات الخزانة العامة	0.0	0.0	0.0	0.0
- قروض وتسهيلات للخزانة العامة	46,559.3	57,849.4	11,290.1	24.2
5- القروض والتسهيلات الممنوحة لبعض الجهات العامة:	0.0	0.0	0.0	0.0
- قروض وسلف وتسهيلات لمؤسسات وأجهزة عامة (محلية، أجنبية)	0.0	0.0	0.0	0.0
- قروض وتسهيلات لمصارف تجارية	0.0	0.0	0.0	0.0
6- الأصول الأخرى	4,128.2	4,335.2	207.0	5.0
مجموع الأصول	**160,388.7**	**177,108.7**	**16,720.0**	**10.4**
الخصوم				
أولاً: خصوم إصدار العملة:-	**27,701.8**	**31,404.8**	**3,703.0**	**13.4**
1- عملة خارج مصرف ليبيا المركزي	27,697.9	31,403.0	3,705.1	13.4
2- عملة لدى العمليات المصرفية	**3.9**	**1.8**	**-2.1**	**-53.8**
ثانياً: خصوم العمليات المصرفية:-	**132,686.9**	**145,703.9**	**13,017.0**	**9.8**
1- الودائع (الحسابات الجارية):	9,8981.1	112,873.0	13,891.9	14.0
- الخزانة العامة	3,607.4	4,565.5	958.1	26.6
- المجالس المحلية	2,697.2	2,603.8	-93.4	-3.5
- مؤسسات وأجهزة عامة	27,208.3	27,464.0	255.7	0.9
- المصارف المحلية (تجارية، متخصصة)	59,133.8	72,718.4	13,584.6	23.0
- حسابات متنوعة	6,334.4	5521.3	-813.1	-12.8
- حسابات مصارف خارجية	1,574.8	913.4	-661.4	-42.0
2- رأس المال والاحتياطي العام	1,500.0	1,500.0	0.0	0.0
3- احتياطيات ومخصصات أخرى	9457.9	7976.0	-1,481.9	-15.7
4- الخصوم أخرى	21,173.1	22,441.5	1,268.4	6.0
مجموع الخصوم	**160388.7**	**177108.7**	**16,720.0**	**10.4**

المصارف التجارية

شهدت الميزانية المجمّعة للمصارف التجارية العاملة في ليبيا في نهاية عام 2017، تطورات في مُجمل بنودها على جانبي الأصول والخصوم، ليصل إجمالي الأصول داخل الميزانية المجمعة إلى 116,477.0 مليون دينار، مقابل 103,455.1 مليون دينار في نهاية عام 2016 ، بزيادة قدرها 13,021.9 مليون دينار وبنسبة 12.6% .

وفيما يلي تفصيل لأهم بنود الميزانية :

أولاً : جانب الأصول

1- النقدية :

أ- النقدية بالخزائن والمقاصة :

إنخفض رصيد النقدية بمقدار 6,565.6 مليون دينار وبنسبة 48.7% ، لتصل إلى 6,927.1 مليون دينار في نهاية عام 2017 ، مقابل 13,492.7 مليون دينار في نهاية عام 2016، حيث تركز هذا الإنخفاض في عمليات المقاصة بين المصارف والتي إنخفضت بنسبة 50.0%، وكذلك إنخفضت المقاصة بين الفروع بمعدل 51.5% ، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول التالي :

مليون دينار

البيان	2016	2017	معدل التغير (%)
النقدية بالخزائن :	606.4	547.2	-9.8
- عملة محلية	594.7	537.8	-9.6
- عملة أجنبية	11.2	9.4	-16.1
المقاصة بين المصارف	8,488.9	4,245.9	-50.0
المقاصة بين الفروع	4,397.5	2.134.0	-51.5
الإجمالى	**13,492.7**	**6,927.1**	**-48.7**

ب- أرصدة لدى المصارف:

بلغ رصيد ودائع المصارف فيما بينها ولدى الغير 84,262.5 مليون دينار في نهاية عام 2017، مقابل 62,306.5 مليون دينار في نهاية عام 2016، أي بمعدل إرتفاع قدره 35.2%، وتركز هذا الإرتفاع في رصيد الودائع تحت الطلب لدى المصرف المركزي بمقدار 22,508.4 مليون دينار، حيث شكل رصيد الودائع تحت الطلب لدى المصرف المركزي ما نسبته 63.1% من إجمالي الودائع لدى المصارف في نهاية عام 2017، فيما إرتفع رصيد

شهادات الايداع لدى المصرف المركزي بمقدار 3,228.6 مليون دينار ليصل إلى 26,415.7 مليون دينار في نهاية عام 2017 مقارنة عما كانت عليه في عام 2016، وعلى الرغم من تطبيق قانون إلغاء الفوائد الربوية رقم (1) لعام 2013، إلا أن المصارف التجارية لازالت تحتفظ بمعدلات سيولة عالية لدى المصرف المركزي في شكل شهادات أيداع، وفيما يلي بيان بأرصدة الودائع لدى المصارف كما هي موضحة في الجدول التالي:

"مليون دينار"

البيان	2016	2017	معدل التغير (%)
ودائع تحت الطلب لدى :			
- المصرف المركزي	30,627.6	53,136.0	73.5
- المصارف المحلية	1,742.4	1,012.5	-41.9
- المصرف الليبي الخارجي	2,396.1	874.2	-63.5
- المصارف بالخارج	3,540.0	1,922.1	-45.7
ودائع زمنية :			
- شهادات الايداع	23,187.1	26,415.7	13.9
- المصارف المحلية	0.0	0.0	0
- المصرف الليبي الخارجي	224.7	0.0	-100
- المصارف بالخارج	588.6	902.1	53.3
الإجمالي	**62,306.5**	**84,262.6**	**35.2**

2- الإستثمارات

سجل إجمالي بند رصيد الإستثمارات في المصارف التجارية نهاية عام 2017 نحو 1,311.5 مليون دينار، مقابل 1,789.2 مليون دينار في نهاية عام 2016 ، والجدول التالي يوضح تفاصيل هذا البند:

"مليون دينار"

البيان	2016	2017	معدل التغير (%)
سندات وأذونات الخزانة	1,000.0	500.0	-50.0
إستثمارات أخرى	789.2	811.5	2.8
الإجمالي	**1,789.2**	**1,311.5**	**-26.7**

3- القروض والتسهيلات الائتمانية

بلغ رصيد القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف التجارية نحو 17,446.6 مليون دينار في نهاية عام 2017، مقابل 18,770.3 مليون دينار في نهاية عام 2016، مسجلاً بذلك إنخفاضاً بما نسبته 7.1%، وبمقدار 1,323.7 مليون دينار.

وتركز هذا الإنخفاض في رصيد السلف الإجتماعية من 5,901.1 مليون دينار في نهاية عام 2016، إلى 4,912.5 مليون دينار في نهاية عام 2017، وإنخفض رصيد سلفيات وسحب على المكشوف من 4,827.9 مليون دينار في نهاية عام 2016، إلى 4,440.8 مليون دينار في نهاية عام 2017 . ومن جانب أخر بلغت نسبة مخصص تغطية الديون المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي القروض والتسهيلات نحو 17.4% في نهاية عام 2017، مقابل ما نسبته 15.5% في نهاية عام 2016، كما شكّل إجمالي القروض والتسهيلات ما نسبته 15.0% من إجمالي الأصول ونسبة 18.5% من إجمالي الودائع، وفيما يلي بيان تفصيلي لرصيد القروض والتسهيلات الممنوحة من المصارف التجارية :

"مليون دينار"

البيان	2016	2017	معدل التغير (%)
سلفيات وسحب على المكشوف	4,827.9	4,440.8	-8.0
السلف الإجتماعية *	5,901.1	4,912.5	-16.8
قروض الأنشطة الإقتصادية الأخرى	8,041.3	8,093.3	0.6
إجمالي القروض والتسهيلات	**18,770.3**	**17,446.6**	**-7.1**
مخصص الديون المشكوك في تحصيلها	2,910.0	3,040.8	4.5
صافي القروض والتسهيلات	**15,860.3**	**14,405.8**	**-9.2**

*تشمل رصيد قروض المرابحة للأفراد .

ومن ناحية أخرى، بلغ رصيد القروض والتسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص، في نهاية عام 2017 ما نسبته 68.0% من إجمالي القروض والتسهيلات بقيمة 11,867.7 مليون دينار، فيما شكل رصيد القروض والتسهيلات الممنوحة للقطاع العام النسبة الباقية وهي 32.0% بقيمة 5,578.9 مليون دينار، والجدول التالي يوضح قيمة القروض والتسهيلات الممنوحة للقطاع العام والخاص:

" مليون دينار"

البيان	2016	2017	معدل التغير (%)
القروض الممنوحة للقطاع العام	5,915.9	5,578.9	-5.7
القروض الممنوحة للقطاع الخاص	12,854.3	11,867.7	-7.7
الإجمالي	**18,770.3**	**17,446.6**	**-7.1**

4 – الأصول الثابتة والأصول الأخرى

بلغ رصيد الأصول الثابتة نحو1,463.2 مليون دينار في نهاية عام 2017 ، فيما بلغ رصيد الأصول الأخرى 4,882.7 مليون دينار في نهاية عام 2017 ، مقابل 5,484.1 مليون دينار في نهاية عام 2016 .

ثانياً : جانب الخصـوم

1- ودائع العملاء :

إرتفعت أرصدة ودائع العملاء لدى المصارف التجارية بمقدار 10,857.3 مليون دينار وبنسبة 13.0% لتصل في نهاية عام 2017 إلى 94,264.9 مليون دينار، مقابل 83,407.6 مليون دينار في نهاية عام 2016، وقد جاء ذلك الإرتفاع نتيجة لنمو أرصدة الودائع تحت الطلب بمقدار 12,634.9 مليون دينار، لتصل إلى 84,827.6 مليون دينار في نهاية عام 2017، مقابل 72,192.7 مليون دينار في نهاية عام 2016، ويعزى هذا الإرتفاع إلى الزيادة في ودائع المؤسسات المالية والمؤسسات والهيئات والشركات العامة وشبه العامة ، وودائع القطاع الخاص بسبب التوسع في الإنفاق العام وكذلك نقص السيولة النقدية بالمصارف التجارية وإنخفاض قيمة السحوبات على الودائع ، في حين سجلت أرصدة الودائع لأجل إنخفاضاً بمقدار 1,799.1 مليون دينار وبنسبة 16.9%، لتصل إلى 8,845.6 مليون دينار في نهاية عام 2017، مقابل 10,644.7 مليون دينار في نهاية عام 2016، كما إرتفعت أرصدة ودائع الإدخار بنسبة 3.8% لتصل في نهاية عام 2017 إلى 591.7 مليون دينار، مقابل 570.2 مليون دينار في نهاية عام 2016، والجدول التالي يوضح ذلك:

" مليون دينار"

البيان	2016	2017	معدل التغير (%)
الودائع تحت الطلب	72,192.7	84,827.6	17.5
الودائع لأجل	10,644.7	8,845.6	-16.9
الودائع الإدخارية	570.2	591.7	3.8
إجمالي	**83,407.6**	**94,264.9**	**13.0**

أما فيما يخص تصنيف الودائع، فقد سجل رصيد ودائع القطاع الخاص، إرتفاعاً ملحوظاً في نهاية عام 2017 بمقدار 11,017.8 مليون دينار وبنسبة 24.9% لتصل إلى 55,227.7

مليون دينار، مقابل 44,209.9 مليون دينار في نهاية عام 2016، وجاءت هذه الزيادة نتيجة لنمو رصيد ودائع الأفراد بالعملة المحلية وذلك بسبب إنخفاض قيمة السحوبات من حساباتهم لدى المصارف، كما أرتفع أيضاً رصيد ودائع القطاع العام والقطاع الحكومي بنسبة 3.9% لتصل إلى 40,710.8 مليون دينار، منها 9,234.8 مليون دينار كودائع حكومية والتي تتكون من ودائع الوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية وودائع كل من : صندوق الضمان الإجتماعي، صندوق الإنماء الإقتصادي وودائع الصندوق الليبي للتنمية والإستثمار، مقابل 39,197.1 مليون دينار كودائع للقطاع العام والقطاع الحكومي في نهاية عام 2016، والجدول التالي يوضح ذلك .

"مليون دينار"

البيان	2016	2017	معدل التغير (%)
ودائع الحكومة والقطاع العام	**39,197.1**	**40,710.8**	**3.9**
- ودائع حكومية	9,100.7	9,234.8	1.5
- ودائع القطاع العام	30,097.0	31,476.0	4.6
ودائع القطاع الخاص	**44,209.9**	**55,227.7**	**24.9**
إجمالي	**83,407.6**	**95,938.5**	**15.0**

2- الحسابات المكشوفة لدى المراسلين بالخارج :

بلغ رصيد الحسابات المكشوفة لدى المراسلين بالخارج 368.5 مليون دينار في نهاية عام 2017، مقابل 429.9 مليون دينار في نهاية عام 2016 وبنسبة إنخفاض قدرها 14.3 مليون دينار، ويعزى السبب في ذلك إلى تغطية المصارف بعضاً من إلتزأماتها إتجاه المراسلين .

2-حقوق الملكية وأرباح العام :

- **رأس المال المدفوع:** إرتفع رأس المال المدفوع من 3,791.4 مليون دينار في نهاية عام 2016 إلى 3,806.4 مليون دينار في نهاية عام 2017 .
- **الإحتياطيات والأرباح :** إرتفع رصيد الإحتياطيات والأرباح من 1,574.9 مليون دينار في نهاية عام 2016 ، ليصل إلى 1,755.1 مليون دينار في نهاية عام 2017، ويعزى ذلك إلى إرتفاع أرباح المصارف التجارية قبل خصم المخصصات والضرائب بنسبة 88.0% ، لتبلغ 464.6 مليون دينار خلال عام 2017 ، مقابل 247.1 مليون دينار خلال عام 2016 .

"مليون دينار"

البيان	2016	2017	معدل التغير (%)
رأس المال المدفوع	3,791.4	3,806.4	0.4
الإحتياطي القانوني	342.8	346.1	1.0
إحتياطيات غير مخصصة	30.0	31.9	6.3
أرباح العام	247.1	464.6	88.0
الأرباح المرحّلة والأرباح القابلة للتوزيع	955.0	912.5	-4.5
إجمالي	**5,366.3**	**5,561.5**	3.6

3- المخصصات :

سجل رصيد المخصصات إرتفاعاً بلغت نسبته 7.9% وبمقدار 328.2 مليون دينار في نهاية عام 2017 ، ليصل إلى 4,473.0 مليون دينار ، مقابل 4,144.8 مليون دينار في نهاية عام 2016 ، وكانت هذه الزيادة في جانب مخصص المصارف للديون المشكوك في تحصيلها كما هو موضح بالجدول التالي :

"مليون دينار"

البيان	2016	2017	معدل التغير (%)
مخصص الديون المشكوك في تحصيلها	2,910.0	3,040.8	4.5
مخصص إستهلاك الأصول الثابتة	634.0	687.3	8.4
مخصصات عامة	594.3	738.2	24.2
مخصص تقييم أسعار الصرف	6.5	6.7	3.1
إجمالي	**4,144.8**	**4,473.0**	**7.9**

4- متنوعات وخصوم أخرى :

بلغ رصيد متنوعات وخصوم أخرى 8,843.9 مليون دينار في نهاية عام 2017 مقابل 10,066.7 مليون دينار في نهاية عام 2016 ، بإنخفاض قدره 1,222.8 مليون دينار وما نسبته 12.1% .

الحسابات خارج الميزانية

(الحسابات المقابلة)

إنخفض رصيد الحسابات خارج الميزانية للمصارف التجارية خلال عام 2017 بنسبة 0.6% ، ليصل إلى 46,532.6 مليون دينار مقابل 46,800.0 مليون دينار في عام 2016 ، وتركز هذا الإنخفاض في خطابات الضمان و المستندات برسم التحصيل والحسابات الأخرى، والجدول التالي يوضح ذلك :

"مليون دينار"

البيان	2016	2017	معدل التغير (%)
الإعتمادات المستندية *	29,054.1	29,735.8	2.3
خطابات الضمان *	13,578.6	13,272.5	-2.3
المستندات برسم التحصيل	1,060.7	710.1	-33.1
أخرى	3,106.5	2,816.5	-9.3
إجمالي	**46,800.0**	**46,532.6**	**-0.6**

*محلية وخارجية .

جدول رقم (39) : الميزانية المجمّعة للمصارف التجارية

"مليون دينار"

البند	2016	2017	مقدار التغير	معدل التغير %
الأصول :				
1- الأصول السائلة	**62,912.9**	**86,121.3**	**23,208.4**	**36.9**
نقدية بالخزائن	**606.4**	**547.2**	**-59.2**	**-9.8**
- عملة محلية	594.7	537.8	-56.9	-9.6
- عملة أجنبية	11.7	9.4	-2.3	-19.7
الودائع لدى المصرف المركزي	**53,814.7**	**79,551.7**	**25,737.0**	**47.8**
- ودائع تحت الطلب	30,627.6	53,136.0	22,508.4	73.5
- شهادات أيداع	23,187.1	26,415.7	3,228.6	13.9
الودائع لدى المصارف المحلية	**1,742.4**	**1,012.5**	**-729.9**	**-41.9**
- ودائع تحت الطلب	1,742.4	1,012.5	-729.9	-41.9
- ودائع زمنية	0.0	0.0	0	0
الودائع لدى المصرف الليبي الخارجي	**2,620.8**	**874.2**	**-1,746.6**	**-66.6**
- ودائع تحت الطلب	2,396.1	874.2	1,521.9	-63.5
- ودائع زمنية	224.7	0.0	-224.7	-100.0
الودائع لدى المصارف بالخارج	**4,128.6**	**4,135.7**	**7.1**	**0.2**
- ودائع تحت الطلب	3,540.0	1,922.1	-1,617.9	-45.7
- ودائع زمنية	588.6	902.1	313.5	53.3
2- الإستثمارات	**1,789.2**	**1,311.5**	**-477.7**	**-26.7**
3- القروض والتسهيلات	**18,770.3**	**17,446.6**	**-1,323.7**	**-7.1**
- السلفيات والسحب على المكشوف	4,827.9	4,440.8	-387.1	-8.0
- السلف الإجتماعية (تشمل قروض المرابحة للأفراد)	5,901.1	4,912.5	-998.6	-16.8
- قروض الأنشطة الإقتصادية الأخرى	8,041.3	8,093.3	52.0	0.6
4- الأصول الثابتة	**1,365.4**	**1,463.2**	**97.8**	**7.2**
5- الأصول الأخرى بما فيها المقاصة	**18,617.3**	**13,175.2**	**-5442.1**	**-29.2**
مجموع الأصول	**103,455.1**	**116,477.0**	**13021.9**	**12.6**
الحسابات المقابلة	46,800.0	46,534.9	-265.1	-0.6
إجمالي الميزانية	**150,255.1**	**163,011.9**	**12,756.8**	**8.5**
الخصوم				
1- ودائع العملاء	**83,407.6**	**94,264.9**	**10,857.3**	**13.0**
- الودائع تحت الطلب	72,192.7	84,827.6	12,634.9	17.5
- الودائع الزمنية	10,644.7	8,845.6	-1,799.1	-16.9
- الودائع الإدخارية	570.2	591.7	21.5	3.8
2- الإقتراض من المصارف	**39.8**	**39.1**	**-0.7**	**-1.8**
3- الحسابات المكشوفة لدى المراسلين	**429.9**	**368.5**	**-61.4**	**-14.3**
4- حقوق الملكية	**5,366.3**	**5,561.5**	**195.2**	**3.6**
- رأس المال المدفوع	3,791.4	3,806.4	15.0	0.4
- الإحتياطي القانوني	342.8	346.1	3.3	1.0
- إحتياطيات غير مخصصة	30.0	31.9	1.9	6.3
- أرباح العام	247.1	464.6	217.5	88.0
- الأرباح المرحّلة والقابلة للتوزيع	955.0	912.5	-42.5	-4.5
5- المخصصات	**4,144.8**	**4,473.0**	**328.2**	**7.9**
6- المتنوعات والخصوم الأخرى	**10,066.7**	**8,843.9**	**-1,222.8**	**-12.1**
مجموع الخصوم	**103,455.1**	**116,477.0**	**13,021.9**	**12.6**
الحسابات المقابلة	46,800.0	46,534.9	-265.1	-0.6
إجمالي الميزانية	**150,255.1**	**163,011.9**	**12,765.8**	**8.5**

المصرف الليبي الخارجي

وتشير بيانات المصرف الليبي الخارجي في نهاية العام 2017، إلى انخفاض في إجمالي الميزانية بمقدار 510.9 مليون دينار ، لتصل إلى 27,372.5 مليون دينار، مقابل 27,883.4 مليون دينار في نهاية عام 2016.

وفيما يلي تحليل لأهم بنود ميزانية المصرف الليبي الخارجي لعام 2017 :

أولاً : جانب الأصول

1- نقدية وأرصدة لدى المصارف :

انخفض رصيد النقدية والأرصدة لدى المصارف في مُجمله بمعدل 2.5 % وبمبلغ 499.0 مليون دينار ، ليصل رصيده إلى 19,596.4 مليون دينار في نهاية عام 2017 ، مقابل 20,095.4 مليون دينار في نهاية عام 2016 ، و الجدول التالي يوضح أهم التطورات التي حصلت في النقدية الأرصدة وودائع لأجل لدى المصارف :

"مليون دينار"

البيان	2016	2017	معدل التغير (%)
نقدية بالخزينة	8.5	5.6	-34.1
أرصدة لدى المصارف :			
- حسابات جارية – مصرف ليبيا	1,019.7	1,194.6	17.2
- حسابات جارية لدى المصارف	1,558.5	2,538.1	62.9
- ودائع لأجل لدى المصارف	17,209.3	15,558.8	-9.6
- شهادات الايداع	299.3	299.3	0.0
المجموع	**20,095.4**	**19,596.4**	**-2.5**

2- محافظ إستثمارية مالية تدار بمعرفة الغير :

يمثل هذا البند أرصدة المبالغ التي يستثمرها المصرف في محافظ إستثمارية خارجية تدار من قبل مصارف ومؤسسات إستثمارية دولية والفوائد المستحقة عليها ، حيث يتم إستثمار أموال المحفظة في أدأوات مالية متنوعة ، وقد بلغ رصيد هذا البند 336.0 مليون دينار في نهاية عام 2017 ، مقابل مبلغ 303.7 مليون دينار في نهاية عام 2016 .

3- التسهيلات والقروض الممنوحة من المصرف الليبي الخارجي للغير :

بلغ رصيد هذا البند 2,193.2 مليون دينار في نهاية عام 2017 ، مقابل 2,268.2 مليون دينار في نهاية عام 2016 مسجلاً بذلك معدل انخفاض بلغت نسبته 3.3% وبمقدار 75.0 مليون دينار، وفيما يلي جدول يُبين أرصدة التسهيلات والقروض الممنوحة من المصرف :

"مليون دينار"

البيان	2016	2017	معدل التغير (%)
حسابات جارية مدينة	927.6	949.6	2.4
قروض محلية	141.3	141.8	0.4
قروض دولية	692.9	605.1	-12.7
قروض دعم لمؤسسات مستثمر فيها	489.2	478.6	-2.2
قروض وسلف للموظفين	17.2	18.0	4.7
إجمالي القروض والتسهيلات	**2,268.2**	**2,193.2**	**-3.3**
يخصم : المخصص الخاص للقروض والتسهيلات	307.5	291.5	-5.2
صافي القروض والتسهيلات	**1,960.7**	**1,901.7**	**-3.0**

4- إستثمارات مالية متاحة للبيع بالصافي :

بلغ رصيد هذا البند بعد خصم المخصصات مبلغ 2,077.8 مليون دينار في نهاية عام 2017، مقابل 2,137.3 مليون دينار في نهاية عام 2016 بانخفاض قدره 59.5 مليون دينار، حيث يمثل الإنخفاض في صافي الإستثمارات المالية المتاحة للبيع (الأسهم والسندات) ليصل رصيدها إلى 1,395.4 مليون دينار في نهاية عام 2017، والجدول التالي يوضح ذلك :

"مليون دينار"

البيان	2016	2017	معدل التغير (%)
إجمالي الإستثمارات المالية المتاحة للبيع (الأسهم)	828.7	784.7	-5.3
يطرح : مخصص تدني القيمة الدفترية (الأسهم)	94.1	102.3	8.7
صافي الإستثمارات المالية المتاحة للبيع (الأسهم)	**734.7**	**682.4**	**-7.1**
صافي الإستثمارات المالية المتاحة للبيع (السندات)	**1,402.6**	**1,395.4**	**-0.5**
صافي الإستثمارات المالية المتاحة للبيع	**2,137.3**	**2,077.8**	**-2.7**

5- الإستثمارات الأخرى :

يمثل هذا البند كل من الإستثمارات العقارية، الإستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق و الإستثمارات في الشركات التابعة والشقيقة، حيث شهد هذا البند في نهاية العام 2017 التطورات التالية :-

- رصيد بند الإستثمارات العقارية مبلغ 37.4 مليون دينار كما هو عليه في عام 2016.
- بلغ رصيد بند الإستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق مبلغ 294.3 مليون دينارفي نهاية عام 2017 قبل طرح المخصصات ، مقابل 308.1 مليون دينار في نهاية عام 2016.
- بلغ رصيد بند الإستثمارات في الشركات التابعة والشقيقة قبل طرح المخصصات مبلغ 3,192.9 مليون دينار في نهاية عام 2017 ، مقابل 3,338.5 مليون دينار في نهاية عام 2016.

6- أرصدة مدينة وأصول أخرى :

بلغ رصيد هذا البند قبل خصم المخصصات 323.1 مليون دينار في نهاية عام 2017، مقابل 387.3 مليون دينار في نهاية عام 2016، والجدول التالي يوضح الأرصدة المدينة والأصول الأخرى .

"مليون دينار"

البيان	2016	2017	معدل التغير (%)
مصاريف مدفوعة مقدماً	0.7	0.4	-45.8
إيرادات فوائد مستحقة	129.6	140.2	8.2
أرصدة مدينة متنوعة	256.6	182.0	-29.1
أصول ثابتة بالطريق	0.4	0.5	28.8
الإجمالي	**387.3**	**323.1**	**-16.6**

7- الأصول الثابتة :

بلغ رصيد صافي الأصول الثابتة في نهاية عام 2017 بعد خصم المخصصات 13.8 مليون دينار مقابل 15.1مليون دينار في نهاية عام 2016 .

ثانياً : الخصوم

1- ودائع المصارف لدى المصرف الليبي الخارجي :

بلغ رصيد ودائع المصارف 10,479.1 مليون دينار في نهاية عام 2017، مقابل 11,091.5 مليون دينار في نهاية عام 2016 ، أي بإنخفاض قدره 612.4 مليون دينار وما نسبته 5.5%، وفيما يلي بيان بالأرصدة المودعة لدى المصرف كما هى موضحة بالجدول التالي :

"مليون دينار"

البيان	2016	2017	معدل التغير (%)
مصرف ليبيا المركزي	**10,030.7**	**9,935.9**	**-0.9**
- حسابات جارية	681.5	1,228.7	80.3
- ودائع لأجل	9,349.1	8,707.2	-6.9
أرصدة للمصارف الأخرى	**1,060.8**	**543.2**	**-48.8**
- حسابات جارية	1,055.8	539.1	-48.9
- ودائع لأجل	5.1	4.1	-20.2
الإجمالى	**11,091.5**	**10,479.1**	**-5.5**

2- ودائع العملاء :

إرتفع رصيد هذا البند بمقدار 142.7 مليون دينار ، وبنسبة 1.7 % ليصل رصيده إلى 8,635.9 مليون دينار في نهاية عام 2017 ، مقابل 8,493.2 مليون دينار في نهاية عام 2016 ، حيث تركز هذا الإرتفاع في بند ودائع لأجل لمؤسسات غير مالية . والجدول التالي يوضح ذلك :

"مليون دينار"

البيان	2016	2017	معدل التغير (%)
ودائع تحت الطلب	5,698.5	5,978.4	4.9
ودائع لأجل / مؤسسات مالية	590.3	0.0	-
ودائع لأجل / مؤسسات غير مالية	2,052.4	2,512.2	22.4
ودائع مجمدة	151.6	145.0	-4.4
الحسابات الجارية غير المتحركة	0.3	0.3	-12.3
الإجمالى	**8,493.2**	**8,635.9**	**1.7**

3- التأمينات النقدية :

إرتفع رصيد بند التأمينات النقدية بمقدار 39.9 مليون دينار ليصل إلى 986.0 مليون دينار في نهاية عام 2017 ، مقابل 946.1 مليون دينار في نهاية عام 2016 ، والجدول التالي يوضح ذلك :

"مليون دينار"

البيان	2016	2017	معدل التغير (%)
تأمينات مقابل تسهيلات إئتمانية غير مباشرة	434.8	498.0	14.5
تأمينات مقابل تسهيلات إئتمانية مباشرة	511.3	488.0	-4.6
الإجمالي	**946.1**	**986.0**	**4.2**

4- أرصدة دائنة والتزامات أخرى :

بلغ رصيد هذا البند 269.6 مليون دينار في نهاية عام 2017 مقابل 241.2 مليون دينار في نهاية عام 2016، مسجلاً بذلك إرتفاعاً وقدره 28.4 مليون دينار وما نسبته 11.8 % والجدول التالي يوضح ذلك :

"مليون دينار"

البيان	2016	2017	معدل التغير (%)
مصاريف وفوائد مستحقة	14.6	18.3	25.4
دائنون وأرصدة دائنة أخرى	226.6	251.3	10.9
الإجمالي	**241.2**	**269.6**	**11.8**

5- الضرائب والمخصصات الأخرى :

بلغ رصيد الضرائب 64.0 مليون دينار في نهاية عام 2017 ، مقابل 76.3 مليون دينار في نهاية عام 2016 ، فيما بلغ رصيد المخصصات الأخرى 133.5 مليون دينار في نهاية عام 2017 مقابل 83.0 مليون دينار في نهاية عام 2016 .

6- حقوق المساهمين وأرباح العام :

- **رأس المال المكتتب فيه والمدفوع** : حدد رأس مال المصرف المكتتب فيه والمدفوع بمبلغ 3.0 مليار دينار أمريكي ، مقسم إلى (30,000,000) سهماً إسمياً ، قيمة كل منها 100.0 دينار مملوكة بالكامل لمصرف ليبيا المركزي .
- **الإحتياطيات** : سجل رصيد الاحتياطي القانوني نحو 479.6 مليون دينار ، فيما سجل رصيد احتياطي الطوارئ ورصيد الإحتياطي العام نحو 189.9 مليون دينار و434.9 مليون دينار على التوالي في نهاية عام 2017 .

- إنخفضت أرباح المصرف الليبي الخارجي خلال عام 2017 بمقدار 25.0 مليون دينار، وبنسبة إنخفاض 8.6%، لتسجل نحو 263.9 مليون دينار ، مقابل 288.9 مليون دينار خلال عام 2016 .

الإلتزأمات العرضية والإرتباطات الرأسمالية

بلغ رصيد هذا البند 5,499.9 مليون دينار في نهاية عام 2017، مقابل 4,561.2 مليون دينار في نهاية عام 2016 .

الجدول رقم (40) : المركز المالي للمصرف الليبي الخارجي

"مليون دينار"

البند	2016	2017	مقدار التغير	نسبة التغير
الأصول :				
نقدية وأرصدة لدى المصارف	20,095.2	19,597.5	-497.7	-2.5
محافظ إستثمارية	303.7	336.1	32.4	10.7
تسهيلات وقروض (بالصافي)	1,960.7	1,901.9	-58.8	-3.0
إستثمارات مالية متاحة للبيع (بالصافي)	1,956.0	2,078.0	122.0	6.2
إستثمارات محتفظ بها للإستحقاق	263.9	223.1	-40.8	-15.5
إستثمارات عقارية	39.8	37.4	-2.4	-6.0
إستثمارات في شركات تابعة وشقيقة (بالصافي)	2,895.1	2,873.1	-22.0	-0.8
أرصدة مدينة وأصول أخرى (بالصافي)	353.9	311.5	-42.4	-12.0
أصول ثابتة (بالصافي)	15.1	13.8	-1.3	-8.4
مجموع الأصول	**27,883.4**	**27,372.5**	**-510.9**	**-1.8**
الإلتزامات				
ودائع المصارف	11,091.5	10,479.0	-612.5	-5.5
ودائع زبائن	8,493.0	8,635.9	142.9	1.7
التأمينات النقدية	946.1	986.0	39.9	4.2
أرصدة دائنة والتزامات أخرى	241.2	269.6	28.4	11.8
مخصصات أخرى	83.3	133.5	50.2	60.2
الضرائب	76.3	64.0	-12.3	-16.1
مجموع الإلتزامات	**20,931.4**	**20,567.9**	**-363.5**	**-1.7**
حقوق المساهمين				
رأس المال المكتتب به والمدفوع	4,324.5	4,068.6	-255.9	-5.9
الإحتياطي القانوني	509.9	479.7	-30.2	-5.9
إحتياطي الطواري	201.8	189.9	-11.9	-5.9
الإحتياطي العام	462.4	435.1	-27.3	-5.9
أرباح قابلة للتوزيع	1,164.4	1,367.5	203.1	17.4
مجموع حقوق المساهمين	6,663.0	6,540.7	-122.3	-1.8
أرباح العام	288.9	263.9	-25.0	-8.6
مجموع حقوق المساهمين وأرباح العام	**6,951.9**	**6,804.6**	**-147.3**	**-2.1**
مجموع الخصوم	**27,883.4**	**27,372.5**	**-510.9**	**-1.8**
إلتزامات عرضية وإرتباطات	4,561.2	5,499.9	938.7	20.6

* المصدر: المصرف الليبي الخارجي .

إنتهى التقرير ،،،